



PROVISIONAL
A/40/PV.7
24 September 1985
ARABIC



الأمم المتحدة
الجمعية العامة

الدورة الأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة

المعقودة بالمقر، في نيويورك،

يوم الثلاثاء ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥، الساعة ١٥/٠٠

(اسبانيا)	السيد دي بينييس	الرئيس:
(قبرص)	السيد اياكوفو (نائب الرئيس)	شم:
(مالطة)	السيد غاوتشي (نائب الرئيس)	شم:

المناقشة العامة (تابع) [٩]

ألقى كلمة كل من :

السيد بودستروم (السويد)

السيد آبي (اليابان)

٠٠ / ٠٠

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza, مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر.

(آ-ى)

المحتويات (تابع)

السيد ايلمان جنسن (الدانمرك)

السيد بالمر (نيوزيلندا)

السيد بابولياس (اليونان)

السيد هالفريسون (ايسلندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٥٥البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)المناقشة العامة

السيد بود ستروم (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انه لمن دواعي سرورى أن اضم صوتي الى الذين سبقوني في تهنئتكم على توليكم هذا المنصب الرفيع ، منصب رئيس الجمعية العامة . ان مهاراتكم وقد رتكم وخبرتكم وقيادتكم لا تخفى على أحد ومن ثم ما كان يمكننا أن نجد من هو أفضل منكم ليدير مداولاتنا في هذا المنعطف الهام . ان انتخابكم هو تقدير لصفاتكم الشخصية ولبلدكم . ونحن واثقون أنه في ظل قيادتكم ستكون هذه الدورة مثمرة ومنتجة .

وأود ايضاً أن افتم هذه الفرصة كي أعرب عن خالص امتناني للسفير لوساكا ممثل زامبيا الذى ترأس ببراعة فائقة الجمعية العامة خلال دورتها التاسعة والثلاثين . وأود شأني شأن من سبقوني في الكلام أن أعرب عن اعجابي بالاسلوب الذى انتهجه السفير لوساكا في اداء مهمته . وقد نال تقدير واحترام الجميع وكان مبعث فخر لبلاده .

كما أود أن أعرب باسم الحكومة السويدية عن تعاطفنا العميق مع المكسيك حكومة وشعباً في المعاناة الانسانية الجمة والخسائر المادية الفادحة الناجمة عن الزلزال الأخير . وقد أصاب الشعب السويدي حزن عميق لدى علمه بنياً هذه الكارثة الطبيعية المبهمة . وأود أيضاً أن أؤكد لممثل المكسيك استعداد حكومة بلادي للاسهام في مساعدة المكسيك في هذه الحالة الطارئة وفي مهمتها الجسيمة المتمثلة في الأعمار .

تحتفل الأمم المتحدة خلال الدورة الحالية للجمعية العامة بالذكرى الأربعين لانشائها ، الأمر الذى يتيح لي فرصة طيبة لأن أؤكد أن عضوية السويد في الأمم المتحدة والالتزامات التي تنطوي هذه العضوية عليها ما زالت تشكل أحد أسس السياسة الخارجية السويدية .

لقد طرأت خلال السنوات الأربعين الماضية تغيرات كثيرة من أهمها أن الأمم المتحدة أصبحت تتسم بطابع يكاد يكون عالميا . ومع تزايد التكافل بشكل مطرد يصبح الحفاظ على هذا الكسب أكثر أهمية من أى وقت مضى . وقد قبلت في عضوية المنظمة أكثر من مائة دولة حديثة الاستقلال وكان للأمم المتحدة فضل كبير في التعجيل بعملية تصفية الاستعمار .

لقد أصبحت المهمة الأساسية للأمم المتحدة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين في عصر الأسلحة النووية أكثر أهمية من أى وقت مضى . وفي هذا المجال ، تواجه المنظمة عددا من الصعوبات . لقد حفز الأمين العام على اجراء مناقشة دولية ضرورية حول امكانيات تعزيز دور الأمم المتحدة في هذا الخصوص .

وبموجب الميثاق ، أُلقيت مسؤولية خاصة على كاهل الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن . ومما يتوقف عليهم أساسا ما اذا كان من الممكن أو غير الممكن استخدام الأمم المتحدة كأداة فعالة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين وللنهوض بالتنمية السلمية في العالم .

ويستمر سباق التسلح دون هوادة . وكما شددت دراسة الأمم المتحدة عن المفاهيم الأمنية ، لا يمكن لأى دولة بعد الآن أن تبني أمنها على قوتها العسكرية وحدها . وحتى الدول الحائزة للأسلحة النووية تعتمد في النهاية بالنسبة لأمنها على قرارات تتخذ في عواصم بعيدة تماما عن أراضيها .

ولا يمكن أن تترك قضايا الحرب والسلم والتنمية الدولية للدول الكبرى وحدها . وقد تم التأكيد على ذلك فيما سمي بمبادرة السلام للقارات الخمس ، الذى وقع عليه رؤساء دول وحكومات ستة بلدان من بينها السويد . وقد شددوا على أن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية لديها الحق أيضا في اسماع صوتها فيما يخص الأسلحة النووية .

واليوم ، تمثل الأسلحة النووية تهديدا لبقاء البشرية . وشرع المزيد من الدول في مناقشة الأسلحة النووية في اطار القانون الدولي . ويحظر ميثاق الأمم المتحدة استخدام القوة أو التهديد باستعمالها . وينبغي أن يكون استخدام القوة دافعا عن النفس ، المعترف به في الميثاق ، متناسبا مع القوة التي استخدمها المهاجم . وعلاوة على ذلك ، من الجدير بالملاحظة أن القانون الدولي المعاصر في مجال الصراع المسلح يتضمن بعض المبادئ العامة التي تحرم أساليب معينة من الحرب .

ومن المبادئ ذات الصلة في هذا السياق ، ضمن أمور أخرى ، هي مبدأ التمييز بين الأهداف العسكرية والأهداف المدنية وحظر الأساليب والطرق التي تسبب معاناة لا ضرورة لها ومبدأ التناسب . والمبدأ الأخير يحظر الهجمات التي يتوقع أن تؤدي الى خسائر في أرواح المدنيين تفوق الميزة العسكرية المباشرة المتوقعة منها . وتضع مبادئ القانون الدولي مسؤولية ضخمة على أية حكومة تنظر في امكانية استخدام الأسلحة النووية . ان استعمال الأسلحة النووية ، بما يتنافى مع المبادئ التي أشرت اليها توا ، سيكون في تعارض مع القانون الدولي .

واليوم ، يتركز الاهتمام على المفاوضات الثنائية في جنيف ومؤتمر القمة القادم بين زعماء الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة . ولكن في الوقت نفسه الذي تحرز فيه هذه المفاوضات تقدما تتنامى الترسانات . ويظل اقتراح تجميد الأسلحة النووية اقتراحا صحيحا . ويمكن أن يكون التجميد خطوة أولى نحو تخفيض الأسلحة النووية ثم القضاء عليها .

بيد أن المفاوضات الثنائية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة لا يمكن أن تقلل من أهمية العمل المتعدد الأطراف الذي يتم هنا في الأمم المتحدة ، وفي مؤتمر نزع السلاح في جنيف وفي محافل أخرى . وفي أوروبا ، ان عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ومؤتمر ستوكهولم لتدابير بناء الثقة والأمن المنعقد حاليا ، يتيحان فرصا هامة لتعزيز التعاون والانفراج . واذ يقترب الآن مؤتمر ستوكهولم من مراحلها النهائية ، من الضروري أن تدخل المفاوضات في مرحلة أكثر تحديدا وفي أقرب فرصة ممكنة .

وسباق التسليح لا يعرف حذوفا وقد وصل الى المحيطات والى الفضاء الخارجي. والفضاء الخارجي هو تراث مشترك للانسانية . لقد أصبحت الأنشطة الفضائية السلمية اليوم ذات أهمية كبرى لجميع الدول في أفراض الاتصالات ومسح موارد الأرض ومراقبة

المناخ . وفيما يتعلق بسياسة الأمن ، تقوم التوابع الاصطناعية بوظائف تشبثية هامة مثل الانذار المبكر والتحقق من اتفاقات نزع السلاح .

لقد لقيت قضية وقف سباق التسلح في الفضاء الخارجي اهتماما كبيرا في الآونة الأخيرة . وتؤمن حكومة السويد أن الأمن لا يمكن تحقيقه من خلال الحلول الفنية ، وعلى سبيل المثال منظومات عسكرية جديدة يمكن وضعها في الفضاء الخارجي . ولا يمكنها أن تحل المشكلة السياسية الأساسية التي تتمثل في الاعتماد على الردع النووي . والحلول السياسية التفاوضية وحدها هي التي يمكن أن تكون واقعية . كما أبدت السويد قلقها بشأن تطوير المنظومات المضادة للتوابع الاصطناعية ، الذي يسهم في زيادة خطر سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، ويمثل تطورا يزعزع الاستقرار في المجال الاستراتيجي .

وهناك تطور خطير آخر في مجال تكنولوجيا الأسلحة ، يتمثل في الخطر الواضح من التركيز المتزايد لأسلحة مثل الصواريخ الانسيابية التي تطلق من البحر والجو . وتود حكومة السويد أن تؤكد بصفة خاصة على أهمية التوصل الى اتفاق يحظر استخدام الصواريخ الانسيابية الطويلة المدى .

لقد أدى سباق التسلح البحري الى تواجد القوات العسكرية للدول الكبرى ، بما فيها أسلحتها النووية ، في جميع القارات . وتوضح دراسة الأمم المتحدة عن سباق التسلح البحري ، التي استكملت الآن ، أهمية نزع السلاح وتدابير بناء الثقة في هذا الميدان ، بالإضافة الى تدابير تعزيز قواعد القانون الدولي الخاصة بالحرب البحرية .

وينبغي أن يكون منع انتشار الأسلحة النووية مثار الاهتمام المشترك لجميع الدول ويعتبر تعزيز مجموعة القواعد الدولية التي تم وضعها من خلال معاهدة عدم الانتشار وعلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية أفضل طريق لتحقيق ذلك . وفي مقابل هذه الخلفية ، يعرّفنا أن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية ليست على استعداد حتى

حتى للتفاوض بشأن فرض حظر كامل على تجارب الأسلحة النووية . وهذا الاجراء ،
فوق أى اجراءات أخرى ، من شأنه ان يسهم في منع حظر انتشار الأسلحة النووية .
وهناك ايضا حظر انتشار أنواع أخرى من أسلحة الدمار الشامل الى دول أخرى
وتشير خطط تصنيع الأسلحة الكيميائية الثنائية قلعا بالغا . وينبغي أن تعمل
جميع الدول على ضمان احترام الحظر القائم حاليا على استخدام الأسلحة الكيميائية .
وتأمل الحكومة السويدية بأن المفاوضات الجارية حاليا في مؤتمر نزع السلاح في جنيف
ستؤدي الى حظر شامل على تلك الأسلحة .
لقد أبرزت العديد من الدراسات الدولية العلاقة بين نزع السلاح والتنمية .
وأجريت دراسة وطنية في السويد طبقا لتوصية من الأمم المتحدة . وسوف تشارك السويد
بدر ونشاط في المؤتمر الدولي المعني بالعلاقة بين نزع السلاح والتنمية الذي قررت
الجمعية العامة عقده .
ويؤدي الصراع بين الدول الكبرى من أجل تحقيق النفوذ والسيطرة ، في
أقلب الأحيان ، الى تفاقم الأزمات المحلية والاقليمية . ان جزءا متناميا من الموارد
المحولة الى البلدان النامية يتم في شكل دعم عسكري . ويتزايد حجم التحويلات
الدولية للأسلحة .
وتشكل الحالة في الجنوب الافريقي اليوم تهديدا خطيرا للسلم والأمن
الدوليين . وفي الدفاع عن نظام الفصل العنصرى البغيض أظهر نظام الأقلية البيضاء
في جنوب افريقيا استعدادا لاستخدام القوة الغاشمة ضد أغلبية السكان وضد
البلدان المجاورة .

ومنذ عقود نحن نناشد بلا جدوى نظام الاقلية البيضاء الغاء الفصل العنصرى .
ويمر الوقت الآن مسرعا . غير انه لا بد ان يكون ممكنا التوصل الى حل سلمي . من ثم
يجب ان تجرى دون ابطاء اصلاحات حاسمة من اجل تحويل جنوب افريقيا الى نظام
ديمقراطي يتمتع فيه الجميع بحقوق متكافئة . فبهذه الطريقة وحدها يمكن تجنب معاناة
هائلة يتعرض لها الجميع بما في ذلك الاقلية البيضاء .

ويجب أن ترفع على الفور حالة الطوارئ التي فرضت في جنوب افريقيا ، وان
يفرج عن السجناء السياسيين وأن يشرع في حوار مع القادة الحقيقيين لأغلبية السكان .
وترى حكومة السويد ان العقوبات الالزامية التي يقرها مجلس الامن التابع
للأمم المتحدة هي اكثر وسائل الضغط المتاحة لنا فعالية . كما انها تشكل وسيلة
سلمية يهيئها الزعماء البارزون للأغلبية السوداء وحركات تحريرها وافريقيا بأسرها .

وفي الآونة الأخيرة ، زاد الضغط الدولي على جنوب افريقيا بصورة كبيرة ، ويجب
زيادة هذا الضغط بقدر أكبر . وفي رأى حكومتى ، يعد قرار مجلس الامن الصادر
في ٢٦ تموز/يوليه من هذا العام خطوة في الاتجاه الصحيح . ففي هذا القرار اوصيت
الدول الأعضاء باتخاذ تدابير معينة ضد جنوب افريقيا كوقف جميع الاستثمارات الجديدة
هناك .

ويجب ان تصبح هذه التدابير الآن الزامية بقرار يتخذه مجلس الامن وفقا
للفصل السابع من الميثاق . ولن تصبح هذه التدابير فعالة حقا الا ان طبقتها
كل الدول ، واذا لم تغير جنوب افريقيا سياستها تغيرا جذريا يجب توسيع نطاق هذه
العقوبات لتغطي مجالات هامة أخرى كالمجال الاقتصادى ككل ومجال الاتصالات .

وتعد العقوبات الاقتصادية ضد جنوب افريقيا سليمة بشكل خاص بوصفها
اسهاما في الالغاء السلمي لسياسة الفصل العنصرى ، لان الفصل العنصرى هو ايضا
نظام للمقمع الاقتصادى . فان سياسة الفصل العنصرى تسهل استفلال السكان السود ،
الأمر الذى يعتبر بدوره شرطا أساسيا لتحقيق المستوى المعيشى المرتفع للمغايصة
للأقلية البيضاء بالمقارنة بمستوى الأغلبية السوداء . وتعتبر المزايا الاقتصادية القصيرة
الأجل لسياسة الفصل العنصرى تفسيرات مهمة لتمسك الاقلية البيضاء الشديد بهذا
النظام اللا انساني .

وستواصل حكومة السويد جهودها للمساعدة في زيادة الضغط على جنوب أفريقيا . وبالإضافة إلى الإجراءات التي اتخذت بالفعل في السويد هذا العام - ومن بينها تشديد الحظر على الاستثمارات الجديدة الذي طبق في ١٩٧٩ - سنتخذ بعض التدابير المنفردة علاوة على التدابير التي يوصي بها مجلس الأمن . وأود بصفة خاصة أن أشير إلى توصية وجهت إلى الشركات السويدية بأن تبحث عن أسواق ومورد من خارج جنوب أفريقيا ، فضلا عن حظراية واردات للسويد من المنتجات الزراعية لجنوب أفريقيا . ونحن نعمل مع بلدان الشمال الأخرى من أجل توسيع ودعم برنامج العمل المشترك لبلدان الشمال لعام ١٩٧٨ ضد جنوب أفريقيا . وسيقدم برنامج جديد منقح إلى اجتماع وزراء خارجية بلدان الشمال الذي سيعقد في أوسلو في الشهر المقبل . ان ناميبيا بلد يخضع للاحتلال الاجنبي . وتحاول جنوب أفريقيا مرة أخرى ان تفرض حلولها السياسية على شعب ناميبيا . ويمثل ذلك انتهاكا صارخا لخطة الاستقلال والانتخابات الحرة في ناميبيا ، وهي الخطة التي اعتمدها مجلس الأمن في ١٩٧٨ . ويجب الا تستخدم المسائل التي تقع خارج اطار خطة الامم المتحدة كذريعة للحيلولة دون تنفيذها .

غير ان جنوب أفريقيا لا تبدي أية دلائل على استعدادها للتخلي عن اساليبها التسوية . وبالتالي يتعين على مجلس الامن - كما جاء في قراره الصادر في حزيران / يونيه من هذا العام - وبغير مزيد من التأخير ، أن يتخذ اجراءات فعالة ضد جنوب أفريقيا بما في ذلك عقوبات الزامية ، بهدف ضمان تنفيذ خطة الامم المتحدة . وان السويد تزيد من حجم مساعدتها لحركتين تحريريتين هما المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، وللاجئين ولضحايا نظام الفصل العنصرى ومعارضيه . ويقدم جانب من هذه المساعدة عن طريق الوكالات المختلفة للأمم المتحدة . وعلاوة على المساعدة الانمائية التي نقد منها السوي دول خط المواجهة الاول والى مؤتمر الجنوب الافريقي لتنسيق التنمية ، تصل المساعدة السويدية للجنوب الافريقي في السنة المالية الجارية الى اكثر من بليون و ٧٠٠ مليون كراون سويدي . ويمثل ذلك ثلث مساعدتنا الثنائية الاجمالية التي نقد منها الى البلدان النامية .

وان الحالة في الشرق الاوسط لاتزال خطيرة . غير ان المبادرات المختلفة التي اتخذت في المنطقة توضح وجود رغبة قوية في السلام . ويجب ان تحظى الجهود الرامية الى دفع عملية السلام بالتأييد .

ان التوصل الى حل دائم للصراع في الشرق الاوسط يتطلب ان تلتفي الأطراف في مفاوضات مباشرة . ويجب ان يكون من حق منظمة التحرير الفلسطينية ان تشارك على قدم المساواة في هذه المفاوضات . وربما يكون عقد مؤتمر دولي للسلام تحت اشراف الامم المتحدة سبيلا لجمع الاطراف معا ويمكن ان يشكل اطارا لمفاوضات مباشرة .

ويجب الاعتراف بحق اسرائيل والدول الأخرى في المنطقة في الوجود . ويجب ان يكون قرارا لمجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) الأساس لتسوية تفاوضية . ونحن نرى ان هذه القرارات تعني ان على اسرائيل ان تنسحب من الاراضي التي احتلت في ١٩٦٧ في مقابل ضمان سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها . وحتى يقدر للتسوية ان تكون دائمة ، فمن المطلوب ايضا ان يقرر الشعب الفلسطيني مصيره . وان يكون له الحق ، اذا ما رغب في ذلك ، في انشاء دولة خاصة به في الضفة الغربية وقطاع غزة .

ولا تزال الازمة العميقة في لبنان قائمة . والى جانب الضحايا اللبنانيين الكثيرين لهذا الصراع المأساوى - الذى زاد من تفاقمه الغزو الاسرائيلي - تسبب القتال في معاناة اللاجئين الفلسطينيين . ويجد هؤلاء اللاجئين انفسهم في وضع متزايد الحساسية . وتقع المسؤولية الرئيسية عن ايجاد حل لازمة البلد على عاتق الاطراف اللبنانية نفسها . وفي الوقت نفسه يجب ان تحترم القوى الخارجية سيادة لبنان وسلامته الاقليمية .

واستمرت الحرب الناشبة بين ايران والعراق خمس سنوات حتى الان . ونتج عن ذلك معاناة وخسائر واسعة النطاق على الجانبين . وقصفت مراكز السكان المدنيين بالقنابل واستخدمت الاسلحة الكيميائية انتهاكا لقواعد القانون الدولي .

وتأمل حكومة السويد بقوة ان يتسنى انهاء هذا الصراع سريعا بوسائل سلمية . ونحن نؤيد تماما جهود الامم المتحدة في هذا المجال . وبصفة خاصة ، يجب التذكير بعناصر الحل السلمي التي عرضها الامين العام على الطرفين . ويتابع السيد اولسوف بالم رئيس وزراء السويد والممثل الخاص للامين العام عن كتب تطورات الصراع ويقدم صلات دائمة بالطرفين المعنيين بغية تعزيز هذا الحل .

ان التدخل العسكري المستمر من جانب الاتحاد السوفياتي في افغانستان يمثل انتهاكا للقواعد الأساسية للقانون الدولي ويجب ادانته ادانة قاطعة . وتؤيد حكومة السويد جهود الامم المتحدة الرامية الى التوصل الى حل تفاوضي للصراع . ويجب ان يتمثل العنصر الرئيسي في اي حل سلمي في انسحاب القوات السوفياتية من افغانستان وامكانية قيام شعب افغانستان بتحديد شكل حكمه ومستقبله . ومما يتسم بالاهمية أن تقريرا قدم الى لجنة الامم المتحدة المعنية بحقوق الانسان قد استرعى الانتباه الى انتهاكات حقوق الانسان في افغانستان والى المعاناة التي يتعرض لها شعبها .

ان كمبوتشيا ظلت لسنوات طوال ضحية لتدخل اجنبي وصراع داخلي عنيف .
 اننا نتذكر المعاناة الرهيبة التي كان يزرع تحتها الشعب الكمبوتشي في ظل نظام
 بول بوت . لا بد اذن من احترام حقوق الانسان . وفي اعتقادنا الراسخ ان الاحتلال
 الفيتنامي لا بد أن ينتهي دون اى تأخير لانه يمثل انتهاكا للمبادئ الأساسية للقانون
 الدولي . ومن الضروري متابعة الجهود الرامية الى تهيئة الظروف اللازمة لتمكين
 الشعب الكمبوتشي من تقرير مستقبله من جديد بغير التدخل الخارجي او القمع الداخلي .
 ونحث الاطراف المعنية على الا تألوا جهدا للتوصل الى تسوية تفاوضية تكفل مثل هذا
 المستقبل .

ان الصراعات الدائرة في امريكا الوسطى تكمن جذورها في اوجه الظلم المتعددة
 الاقتصادية والاجتماعية ؛ ولا يمكن حلها الا بالمفاوضات . ان مجموعة كونتادورا ، وقد
 عززتها المجموعة التي شكلتها اربعة بلدان ، لا بد ان تتاح لها الفرصة لاكمال مهمتها
 من اجل السلم ، في مناخ لا تؤثر عليه التوترات بين الشرق والغرب والعسكرة المتزايدة .
 ويجب على المجتمع الدولي ان يرفض اي تدابير تنتهك القانون الدولي وترمي الى
 الاطاحة بالحكومات الشرعية ، مثل اجراءات المقاطعة ودعم الجماعات المسلحة . ولا بد
 ان تنتهج جميع الدول سياسة تستهدف خفض مستوى التسلح العسكري في المنطقة ،
 وتؤدي الى تعزيز عمليات التفاوض . ان محادثات السلم في السلفادور يجب ان تستأنف
 وكذلك المحادثات الثنائية بين الولايات المتحدة ونيكاراغوا . فالولايات المتحدة لها
 تأثير كبير ، لا يمكن انكاره ، على هذا الجزء من العالم ، وبالتالي عليها دور هام
 ينبغي أن تضطلع به من اجل تحقيق تطور سلمي .

اننا نلاحظ مع الارتياح ان الدولتين الكوريتين قد بدأتا الآن في اتخاذ
 خطوات حذرة نحو الاتصالات المتبادلة المتزايدة . وهذه المبادرات تمثل امكانية
 ان تتطور الهدنة التي استمرت على مدى الثلاثين عاما الماضية الى سلم حقيقي في شبه
 الجزيرة الكورية .

ان حماية حقوق الانسان اصبحت الشغل الشاغل للمجتمع الدولي ككل ، ولم تعد مجرد مسألة داخلية تهم البلدان منفردة . فعادة ما يكون لانتهاكات حقوق الانسان التي تحدث في أى بلد من البلدان آثار دولية تتمثل في زيادة التوتر ، وأخطار نشوب صراع دولي . وبالمثل فمن الواضح ان التوترات بين الدول كثيرا ما تؤدي الى زيادة القمع داخل الدول .

ولقد شاركت السويد فترة طويلة في النضال من اجل حقوق الانسان والحريات الاساسية . كما اننا نشارك بنشاط في التطوير المستمر للمعايير الدولية في هذا الميدان . لقد اعتمد العهدان الدوليان الخاصان بحقوق الانسان في عام ١٩٦٦ . ولقد صادقت السويد على هذين العهدين كما انضمت الى البروتوكول الاختياري للعهد الخاص بالحقوق السياسية والمدنية . وبالتالي قبلت بلادى الاشراف الدولي على تنفيذ ذلك العهد . ونحن نحث جميع الدول على الالتزام بهذه المعاهدات الأساسية كما نحث الدول على ان تتقبل اختصاص الهيئات الاشرافية فيما يتعلق بالشكاوى الفردية ايضا .

وترحب حكومة السويد بحقيقة ان المعايير والمبادئ الدولية في مجال حقوق الانسان قد دعمت اكثر بالاتفاقية المناهضة للتعذيب ، التي اعتمدها هذه الجمعية العامة بالاجماع في السنة الماضية . وتعتزم السويد المصادقة على هذه الاتفاقية قبل نهاية العام .

اما مسألة الغاء عقوبة الاعدام فيجب ان تظل مدرجة في جدول اعمال المؤتمرات الدولية ، لأن هذه الجهود ينبغي عدم تأخيرها .

ولسوء الحظ هناك فجوة بين النظرية والتطبيق في مجال حقوق الانسان . فانتهاكات حقوق الانسان يجب ان يشار اليها وان توضح حيثما وقعت .

لقد اسعد السويد ان تؤيد اعتماد الاستراتيجيات المستقبلية في مؤتمر الأمم المتحدة للمرأة ، الذي عقد في نيروبي . وينطبق ما سلف بصفة خاصة على انريخيا . لقد قام المجتمع الدولي بالفعل بجهد كبير للتخفيف من ازمة هذه القارة . ومع ذلك لا يزال هناك الكثير

ان توائس الآراء السذى امكن التوصل اليه يثير التفاضل بالنسبة للمستقبل ويشكل اساسا صلبا يستطيع الجميع البناء عليه للنهوض بالمساواة بين الرجال والنساء .
 ان الاختلالات التي حلت بالاقتصاد العالمى تشكل تهديدا مستمرا للتنمية الاقتصادية الدولية . ولقد بات من الضرورى ان تتخذ جميع البلدان اجراءات تتصف بالتصميم ويدعم بعضها بعضا . والنضال ضد الحمائية امر بالغ الاهمية . فالبلدان المصنعة والبلدان النامية على حد سواء يجب ان تحاول جاهدة توسيع نطاق التجارة الحرة وتعزيزها . وعقد جولة جديدة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف . يعد لها اعدادا جيدا ، يمكن ان يمثل خطوة هامة في مثل هذه العملية . ولا بد ان تكون المشاكل التجارية الخاصة في البلدان النامية احد مجالات التي تحظى بالأولوية .

ان زيادة الوصول الى اسواق البلدان المصنعة تعد مطلبا اساسيا للبلدان النامية اذا كان لهذه البلدان ان تتوصل الى حل طويل المدى لمشاكل الديون الخطيرة التي تشكل تهديدا للتنمية وخاصة في البلدان الاكثر فقرا .
 وتوضح دراسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بجلاء الحاجة الماسة الى زيادة المساعدة الانمائية المقدمة الى تلك البلدان . فضلا عن ذلك فان هذه الدراسات توضح ان الجزء الاكبر من كل المساعدات الانمائية قد ادى بالفعل الى نتائج ايجابية . ان البلدان المانحة لا بد لها الان ان تزيد من مساعداتها وخاصة عن طريق الوكالات الانمائية المتعددة الأطراف . وفي المقام الاول على المؤسسة الانمائية الدولية وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، بفضل ما يتميزان به من معرفة وحجم وقدرة تنسيقية ، ان يضطلعوا بدور هام في حل ازمة التنمية الحالية . ولن يكون في مقدورنا تحقيق تقدم مستمر . وخاصة في اكثر البلدان فقرا ، ما لم نتبع استراتيجية مالية قوية ومنسقة ، تقوم على أساس التعاون بين المانحين والمستفيدين والمؤسسات المالية .

الذى يجب عمله . ويجب ان يكون هدفنا الربط بين التخفيف من حدة الكوارث والجهود الطويلة الأجل . ولا بد من استعادة القدرة الزراعية الانتاجية ، وعكس اتجاه عملية التصحر واجتثاث الغابات .

ان برنامج العمل الدولى الخاص بمجموعة البلدان الاكثر ضعفا ، وهى اقل البلدان نموا ، سيجرى استعراضه فى جنيف فى وقت وشيك . وسوف تكون هذه مناسبة طيبة يتسنى فيها للبلدان الطانحة واقل البلدان نموا التصدى للمشكلة على نحو مشترك وبطريقة عملية .

ان حالة اللاجئين فى العالم لاتزال تشير قلقا بالغاً . فالمزيد والمزيد من الافراد يرغمون على ترك بلدانهم . وذلك يحدث على نحو متزايد نتيجة للحرب والصراعات الداخلية والكوارث الطبيعية ، بالاضافة الى مخاوف لها اسسها من الاضطهاد . وتتزايد الحاجة الى الاغاثة الفورية ، فى وقت اصبح من المطلوب فيه توفير موارد اكبر من اجل التوصل الى حلول دائمة . ففي اكثر البلدان فقرا يجب ان تفتقر المساعدة المقدمة للاجئين بمساعدة انمائية طويلة الأجل ، تأخذ فى الاعتبار حاجات السكان المحليين فى المناطق التى يكثر فيها اللاجئين . وفى هذا المقام تقدر حكومة السويد تقديرا كبيرا للجهود التى يبذلها مفوض الامم المتحدة السامى لشؤون اللاجئين وسوف تواصل دعم هذا العمل الانسانى الهام .

وخلال العقد الماضى اصبحت الامم المتحدة ومنظومة الامم المتحدة بصورة متزايدة اداة هامة فى الجهود المشتركة التى تبذلها الدول الاعضاء لمواجهة مشاكل بيئية واسعة النطاق مثل تآكل التربة ، وتلوث الهواء ، والتصرف فى النفايات الخطرة . ان التعاون البيئى الدولى يتطلب اذماج الجوانب البيئية فى مجالات كبيرة من أنشطة الامم المتحدة وأغلبية الوكالات المتخصصة ، وذلك من خلال برنامج الامم المتحدة للبيئة .

وترى السويد أن احد التحديات الحقيقية الكبرى التي تواجهها الأمم المتحدة هو ان تتحول الى أداة فعالة للتعاون فيما بين الدول الاعضاء للتصدي للتد مير الرهيب للبيئة الذي يؤثر على البشرية جمعاء .

وتشير حالة العقاقير المخدرة في العالم الانزعاج . ويتزايد الانتاج غير الشرعي لهذه العقاقير المخدرة . وأصبح الاتجار غير المشروع بالمخدرات أكثر تنظيمًا وأصبحت مكافحته أصعب . وينبغي تكثيف المكافحة الدولية ضد العقاقير غير المشروعة . وترحب السويد بالمبادرات المختلفة التي اتخذت لاجاد تنسيق أفضل لجهود الأمم المتحدة . كما نرحب باقتراح الأمين العام بسعقد مؤتمر عالمي معني باسائة استعمال العقاقير المخدرة والاتجار غير المشروع بها . ونأمل أن يعتمد هذا الاقتراح وأن يؤدي المؤتمر الى الدعم العالمي لبرنامج عمل محدد .

وتشعر حكومة السويد بالقلق العميق لأن منظمة لها مثل هذه الأهمية كالأمم المتحدة تواجه مشكلات مالية خطيرة . ويرد مبدأ المسؤولية المالية الجماعية من المادة ١٧ من الميثاق . ويجب أن يكون واضحاً أمام جميع الدول الأعضاء انه يتعين عليهم أن يفوا بالتزاماتهم . ان أكبر جانب من العجز المالي الذي قدر في نهاية عام ١٩٨٤ بـ ٣٦٠ مليون دولار امريكي يخص مساهمات لم تدفع في عمليات حفظ السلام الهامة . ويعنى ذلك من الناحية العملية ، ان ذلك العجز تموله الى حد كبير البلدان التي تسهم بقواتها .

ان القرارات الوطنية المنفردة أيا كان سببها ، بالتوقف عن دفع حصص تلك البلدان في ميزانية الأمم المتحدة تقوّض من دعائم المبادئ الأساسية والاخلاقية للمسؤولية الجماعية عن تمويل الأمم المتحدة . ويشير التطور في هذا المجال الانزعاج ونحن نوجه نداءً خاصاً الى الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة للنظر في مسؤولياتهما وينبغي أن يستند عمل الأمم المتحدة الى أساس مالي سليم يمكن المنظمة من القيام بواجباتها على نحو فعال ورشيد .

والأمم المتحدة محفل فريد تستطيع دول العالم أن تسعى من خلاله الى ايجاد حل لمشكلاتها المتزايدة اللاحاح . وفي كل مجال يتزايد التكافل قوة . ومن خلال الجهود المشتركة وحدها نستطيع أن نخلق الظروف الضرورية لاجاد السلم والأمن الدائمين واحترام حقوق الانسان والتقدم الاجتماعي والاقتصادي والالتزام الحقيقي بممارسة مسؤولياتنا تجاه بيئتنا والموارد المحدودة الكائنة على كوكبنا .

ويتطلب هذا العام الذي نحتفل فيه بذكرى انشاء الأمم المتحدة التفكير .
ولا بد أن نعمل على حماية منظمنا التي لا غنى لنا عنها . ولا بد أن نوفر لها الفرص
والموارد التي تحتاج اليها لكي تؤدي وظائفها الحيوية لمستقبل البشرية .

السيد آبي (اليابان) (تكلم باليابانية ، وقدم الوفد نصا بالانكليزية) :

بالنيابة عن حكومة وشعب اليابان أود أن أتقدم اليكم ياسيدي بتهانني القلبية بمناسبة
انتخابكم رئيسا للدورة الأربعين للجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة . ولتأكدوا من
أن وفد اليابان لن يدخر وسعا في التعاون معكم في اضطلاعكم بواجباتكم الهامة .
وأود أن أعرب في نفس الوقت عن تقديري الخالص للسيد بول جون فير منيو لوساكا
رئيس الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة للأسلوب القدير الذي مارس به
مسؤولياته الكبيرة .

وأود أيضا أن أعتنم هذه الفرصة لكي أشيد من جديد بالأمين العام السيد
خافيير بيريز دي كوبيار ، على جهوده التي تتسم بالمثابرة وقيادته القديرة في
مواجهة الحالة الدولية الصعبة .

وقبل أن أمضي قدما في الكلام ، أود أن أعرب باسم شعب اليابان عن
تعاطفنا العميق مع المكسيك حكومة وشعبا للمأساة المروعة التي ألمت به والتي نجمت
عن حدوث زلزالين في الاسبوع الماضي أوديا بحياة الآلاف وتسببا في خسائر مادية
تجل عن الوصف . وأود أن أشيد بشعب المكسيك الذي يعمل بشجاعة تحت قيادة
رئيسه السيد ميغيل دي لامدريد هورتادو ، للتغلب على الكارثة التي لم يسبق لها
مثيل . وستتخذ اليابان من جانبها كل اجراء ممكن على وجه السرعة لمساعدة المكسيك .
وقد تحولت الأمم المتحدة الآن وهي تقترب من الاحتفال بالذكرى السنوية
الأربعين لانشائها الى منظمة عالمية حقيقية بمشاركة جميع دول العالم تقريبا . وبالرغم
من أن الأمم المتحدة قد أحرزت بعض النجاح في احتواء بعض الصراعات الاقليمية
وتعبئة الرأي العام العالمي من أجل ردع العدوان واستهجانته عند حدوثه ، فان
عناصر أخرى منها الخلاف بين الشرق والغرب وتعارض المصالح بين الأطراف المتصارعة
تحول دون اضطلاع الأمم المتحدة بمهام صيانة السلم التي أنيطت بها عند انشائها .

وعندما نستعرض أربعين عاما وهي تاريخ الأمم المتحدة ، يشير اعجابي التقدم الذي أحرز في مجال انهاء الاستعمار في افريقيا وغيرها من أجزاء العالم كما يثير اعجابي أن ما يزيد عن ١٥٠ بلدا لها ثقافات وتقاليد ونظم ومواقف سياسية مختلفة قد تمكن من الاجتماع هنا وتشارك الأفكار حول كيفية التغلب على العديد من المشاكل الخطيرة التي تواجه العالم واعادة تأكيد تكافلها في اطار المجتمع الدولي وذلك من خلال مناقشات تتسم بالحيوية .

وينبغي التسليم تسليما كاملا بالدور الهام الذي تضطلع به الأمم المتحدة في النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة وحقوق الانسان وفي تعزيز مركز المرأة وفي التطوير والتدوين التدريجين للقانون الدولي . والاعتراف بأهميته . وأود أيضا أن أنوه بالاتجاه الطيب السائد بين الدول الأعضاء للسعي الى اتفاق عام بين جميع الأطراف المعنية من أجل اتخاذ القرارات بتوافق الآراء بدلا من الاغلبية في محاولة لزيادة فاعلية تلك القرارات .

غير انني وأنا أتطلع الى القرن الحادي والعشرين ، أعتقد اننا قد وصلنا الى نقطة تحول رئيسية اذا كان للأمم المتحدة أن تصبح قوة فعالة وحيوية من أجل الأجيال المقبلة . وأود هنا أن ألقى الضوء على مجالين محددتين يحتاجان الى الاهتمام الفوري .

أولا ، يجب على الأمم المتحدة أن تضطلع بشكل أكبر بمسؤولياتها في مجال صيانة السلم ، ويتعين على الدول الأعضاء الدائمة العضوية في مجلس الأمن ، بل وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تدرس بجدية وسائل تعزيز وظائف مجلس الأمن في صيانة السلم . وأعتقد في نفس الوقت ان وظيفة الأمين العام في صيانة السلم ينبغي تعزيزها بدعم من جميع الدول الأعضاء حتى يمكن أن تصبح دبلوماسية الهادئة اكثر فعالية .

وهناك موضوع دقيق ينبغي أن تتناوله الأمم المتحدة وهو موضوع الاصلاح العالي والاداري . وقد أدى اضطلاع الأمانة العامة للأمم المتحدة وأمانات وكالاتها المتخصصة بأنشطتها الى توسعها المطرد وربما عفا الزمن على بعض تلك الأنشطة أو لم تعد

هناك حاجة ملحة اليها أو انها أصبحت مكررة . وأخشى أن تفقد منظومة الأمم المتحدة الدعم الثابت انذى تقدمه لها الشعوب في جميع أنحاء العالم . ولهذا فلا مناص من أن تبذل المنظمة بنفسها جهودا قوية من أجل اجراء اصلاح مالي وادارى فعال حتى تعمل بفاعلية أكبر . وبهذا الاسلوب وحده تستطيع الدول الأعضاء ، سواء أكانت دولا نامية تواجه صعوبات في الادارة الاقتصادية أو كانت من المساهمين الكبار الذين يعانون ضغوطا مالية صعبة ويجاهدون من أجل استعادة الصحة المالية ، أن تحصل على تفهم شعوبها وتواصل دعمها للأمم المتحدة لسنوات كثيرة قادمة * .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أياكوفو (قبرص) .

أود، بهذه المناسبة ، أن أشيد اشادة عظمى بالأمين العام للجهود الجادة التي يبذلها في هذا الصدد . وهو في تقريره عن أعمال المنظمة لهذا العام ينادى : " بدعم تقدمه الجماهير المحلية الوطنية في كل دولة عضو (A/40/1 ، ص ٢٠) كما يبحث بشدة على الحاجة الى المزيد من تشجيع مفهوم الخدمة الدولية العملية . (المرجع السابق) وانني أتفق معه تماما في هذا النداء .

وأود ، أن أقترح ، في اطار الجهود التي تبذل صوب الاصلاح المالي والاداري تشكيل فريق من الشخصيات البارزة من أجل أمم متحدة أكثر فعالية ، وذلك حتى يمكن لهذه المنظمة العالمية ووكالاتها المتخصصة أن تعمل بشكل فعال في القرن الحادي والعشرين . وهذا الفريق ، المكون من عدد صغير من الأفراد من البلدان النامية والمتقدمة النمو ، يمكن أن يسهم في استعراض متأن للعمليات المالية والادارية التي تقوم بها المنظمات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة . وفي نفس الوقت ، من شأن هذا الفريق أن يتيح الفرصة للاضطلاع بدراسة موضوعية لادارة تلك المنظمات بغية ضمان فعاليتها من أجل أن تكون ذات فائدة أكبر لشعوب البلدان النامية والمتقدمة النمو على حد سواء في الوفاء باحتياجاتها الحقيقية الآن وفي المستقبل . ويحدوني الأمل في أن ينظر في اقتراح محدد بشأن هذه المسألة خلال الدورة الحالية للجمعية العامة . وأناشد الدول الأعضاء أن تتصرف اليوم بما يكفل أن تعمل هذه المنظمة التي لا غنى عنها بشكل أكثر فعالية .

لقد كان عام ١٩٤٥ هو العام الذي شهد مولد الأمم المتحدة وكذلك ظهور القنبلة الذرية ومنذ ذلك الحين تعرضت الترسانات النووية الموجودة في العالم لتغيرات هائلة في الكم والنوع على حد سواء . كما تم منذ زمن بعيد تحقيق قدرة على الافراط في القتل . ومن ثم ، ان الحتمية الأولى لعالم اليوم هي العمل على ايقاف سباق التسلح النووي وتحقيق القضاء الكامل على الأسلحة النووية . ان الحاجة الحد من الأسلحة ونزع السلاح انما تزداد فعلا بمرور كل عام . ومع ذلك ، ينبغي في نفس الوقت التسليم بأن الحفاظ على السلم والأمن العالميين لن يتحقق الا بتوازن القوى الذي يتضمن الأسلحة النووية . ويتعين علينا ، في النهوض بعملية نزع السلاح ، أن نعترف بهذه

الحقائق التي يتسم بها الوضع الدولي وأن نسعى الى تحقيق توازن على أدنى مستوى ممكن من الأسلحة .

لذا ، شعرت بارتياح لشروع كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في آذار/مارس الماضي في جولة جديدة من محادثات الحد من الأسلحة ونزع السلاح . اذ تقع على عاتق كلتا الدولتين مسؤولية خاصة ازاء المجتمع الدولي . وأيا كانت صعوبة هذه المفاوضات فانه من الأهمية بمكان أن تدركا الأعباء الهائلة التي يتعين عليهما أن تتحملها باعتبارهما أقوى دولتين في العالم ، وأن تتفاوضا ، استجابة لآمال جميع الشعوب ، بجدية وبصورة بناءة من أجل التوصل الى نتائج ملموسة ، ويحدوني وطيد الأمل في أن يدرك قائدا الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، في اجتماع القمة المزمع عقده في تشرين الثاني /نوفمبر المقبل ، مسؤولياتهما الجسام ادراكا تاما . وأن يبذلا غاية ما في وسعهما لوضع اطار للسلم والأمن العالميين .

لقد أيد بالاجماع المؤتمر الاستعراضي الثالث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي اختتم منذ بضعة أيام دعوة الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي الى اتخاذ زمام المبادرة في الجهود الرامية الى تحقيق نزع السلاح النووي . كما أكدت البلدان المشاركة في المؤتمر من جديد على أهمية نظام عدم انتشار الأسلحة النووية ، وتود اليابان أن تشير مرة أخرى الى ضرورة الابقاء على نظام عدم الانتشار وتدعيمه ، وكذلك تحت بقوة كلا من الصين وفرنسا المسلحتين تسليحا نوويا - بل انها في الواقع تحت جميع البلدان الأخرى غير الموقعة على معاهدة عدم الانتشار - على الاعتراف بأهمية ذلك النظام ، وعلى أن تنضم الى هذه المعاهدة دون ابطاء .

لقد أكدت اليابان منذ زمن بعيد على الحظر الشامل للتجارب النووية باعتباره جانبا هاما من جوانب نزع السلاح النووي . وقد اقترحت في العام الماضي ابان مؤتمر جنيف المعني بنزع السلاح صيغة يمكن بموجبها أن يتم التوسع في حظر التجارب النووية خطوة خطوة وباطراد حتى يشمل الاسلحة الأقل خطورة . بينما تتزايد قدرات التحقق المتعددة الأطراف . كما اقترحت ايجاد اطار تعاوني دولي من أجل اكتشاف التجارب النووية . واليابان على ثقة من أن هذا النهج - رغم ما يبذو عليه من تواضع - هو

أكثر الوسائل واقعية لتحقيق الحظر الفعال للتجارب النووية . ويحدوني الأمل في أن يتم - على وجه السرعة - تشكيل لجنة مخصصة لتقوم في مؤتمر نزع السلاح في العام المقبل بدراسة هذه المقترحات الى جانب غيرها من المسائل الاساسية .

بيد ان مسائل نزع السلاح لا تقتصر على الاسلحة النووية . ففيما يتعلق بمجال الأسلحة غير النووية فإني - كما أعلنت في بياني الذي أدليت به في دورة الجمعية العامة للعام الماضي - يحدوني وطيد الأمل في أن تنتهج جميع البلدان نهجاً واقعياً ازاء حظر الاسلحة الكيميائية ، وأن يتم ، في أقرب وقت ممكن ، صياغة معاهدة عالمية شاملة خاصة بتلك الأسلحة . أما بالنسبة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي فإني أشعر بارتياح ازاء حقيقة ان مؤتمر نزع السلاح قد شكّل هذا العام لجنة مخصصة ، واتخذ الخطوات الأولى صوب بحث هذه المسألة الهامة .

أود فيما يلي أن أقول بضع كلمات بشأن بعض المسائل الدولية التي أعتقد انها ذات أهمية خاصة وأن أوضح الجهود التي تبذلها اليابان في سياستها الخارجية فيما يتصل بتلك المسائل .

في المجتمع الدولي المتزايد التكافل اليوم من المستحيل على بلدا ما واقع في احدى المناطق أن يتجاهل الصراع الذي يقع في أية منطقة أخرى . الا أن هذا لا يندفع على تبرير تدخل البلدان في الصراعات الاقليمية بما يخدم اغراضها الذاتية . فالسياسة اليابانية تتسم بالعمل بالتشاور والتعاون الوثيقين مع الأمم المتحدة لتهيئة مناخ من شأنه أن يسهم في جهود البلدان المعنية مباشرة وكذلك البلدان الأخرى الواقعة في اطار المنطقة لتسوية الصراع بمعرفتها .

وفيما يتعلق بالحالة في شبه الجزيرة الكورية فان اليابان ترحب بشتى الجهود الرامية الى بدء حوار بين الشمال والجنوب وبالتقدم الذي أحرز في الآونة الأخيرة . ونأمل شديد الأمل في أن تؤدي هذه المناقشات الى نتائج ذات مغزى . واليابان ، من جانبها ، ستواصل التعاون بكل وسيلة ممكنة لتهيئة مناخ يفضي الى تخفيف حدة التوترات في شبه الجزيرة الكورية . وفي هذا الصدد ، فقد كان من دواعي سرورنا الخالص ان نرى ان الشبان والشابات من الشمال والجنوب قد تمكنوا من التنافس جنباً الى جنب في ألعاب " اليونيفرسيد " ، التي اجريت مؤخراً في اليابان .

وفضلا عن ذلك ، فاذا ما فكر الشطال والجنوب على حد سواء في الانضمام الى عضوية الأمم المتحدة بوصفها خطوة صوب اعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية ، فسان اليابان سترحب بعضويتها بل وستؤيدها بوصفها وسيلة لتخفيف حدة التوتر وزيادة عالمية المنظمة .

وفي مكان آخر من آسيا ، لاتزال مشكلة كموتشيا تمثل تهديدا للسلم والاستقرار الاقليميين . وفي رأى اليابان ان هذه المشكلة لا يمكن حلها ما لم تنسحب جميع القوات الاجنبية من كموتشيا ، وما لم يستعد الشعب حقه في تقرير المصير . وتصر اليابان على ضرورة بذل الجهود الثابرة المستندة الى هذا الرأى ، آخذة في الاعتبار احتياجات كموتشيا في المستقبل . لذا ، اقترحت في المؤتمر الوزارى الماضى الذى عقدته رابطة أم جنوب شرقي آسيا مع أطراف الحوار في تموز/يوليه الماضى المبادئ الأربعة التالية التي يجب أن تكمن في جهودنا المقبلة لحل هذه المشكلة . أولا ، انسحاب القوات الفيتنامية وتقرير المصير للشعب الكموتشي ؛ ثانيا ، تعزيز الحوار بين البلدان المعنية ؛ ثالثا ، اعادة تأكيد تأييدنا للحكومة الائتلافية لكموتشيا الديمقراطية وذلك حتى لا يتم قبول الوضع الراهن باعتباره أمرا واقعا ؛ رابعا ، المساعدة في اتاحة فرص التعليم والتدريب المهني للاجئين الكموتشيين باعتبار هذا جزءا من الجهود الرامية الى تنمية الموارد البشرية ،

ان اليابان ، ايماننا منها بأن هؤلاء اللاجئين لهم دور يلعبونه في اعادة بناء كمبوتشيا ، تأمل أن يتم ، بتعاون الأطراف المعنية ، وضع الخطط الصحيحة لتعليمهم وتدريبهم . واننا على استعداد للتعاون بشتى الطرق لتنفيذ هذه الخطط . وانني أذ آمل في تعزيز المناخ المفضي الى حل المشكلة الكمبوتشية سلميا قمت بمجهود نشط خلال السنة الماضية للاجتماع مع قادة الحكومات المعنية وبحث المسائل معهم ، بما في ذلك وزير خارجية فييت نام نغوين كو ثاتش ، ورئيس وزراء كمبوتشيا الديمقراطية سون سان . واعتزم مواصلة هذه الجهود لتعزيز التوصل الى حل مبكر وسلمي لهذه الحالة .

ومن المؤسف للغاية أنه لم تلح في الافق حتى الآن أية دلائل على حل الصراع المسلح الذى يمدور بين ايران والعراق والذى مضى عليه حتى الآن خمس سنوات طوال . وفي الدورة الماضية للجمعية العامة قدمت مقترحا عاجلا للتنفيذ الفوري لحظر استخدام الأسلحة الكيميائية وضمان الملاحة الآمنة في الخليج ، بما في ذلك ضمان سلامة مرافق الميناء والمرفأ . وما فتئت منذ ذلك الوقت اغتتم كل فرصة لحث زعماء ايران والعراق على قبول هذا المقترح . ولما كنت على اقتناع بأنه يوفر وسيلة لتحقيق تخفيض تدريجي في الأعمال العدائية ومن ثم يفضي هذا التخفيض الى التوصل الى تسوية شاملة ، لي وطيد الأمل في أن يردوا ردا ايجابيا ويبدأوا بالمباحثات على أساس هذا المقترح .

انني أقدر أعق تقدير جهود الأمين العام الذى قام بزيارة ايران والعراق وطرح عدة مقترحات للتخفيف من حدة الصراع هناك . وآمل في تحقيق المزيد من التقدم ليتسنى تحقيق شكل ما من أشكال الحوار بين الطرفين عن طريق الأمين العام . وعلاوة على ذلك ، انني اذ اناشد الأمين العام ، الذى مسؤوليته الرئيسية هي صون السلم والأمن الدوليين ، ان يلعب دورا محايدا بل أن يلعب دورا أنشط لحسم الصراع ، لي وطيد الأمل في أن تجزغ قريبا شمس اليوم الذى نرى فيه الطرفين يحضران الى مجلس الأمن لعرض موقفيهما هناك .

ان اليابان اذ تعي موقفى الطرفين سوف تواصل ، بالتشاور مع البلدان الأخرى التي تشاطر نفس الرأى ، بذل جهود نشطة ومتأنية لخلق مناخ يفضي بالمنطقة الى السلم .

ان مسألة السلم في الشرق الأوسط والحالة في لبنان ما فتئت مبعث قلق عميق . واليابان تقدر أكبر تقدير الجهود الجادة التي تبذلها الأطراف المعنية من أجل احلال السلم في الشرق الأوسط . واليابان اعتقادا منها بأن الظروف الحالية توفر فرصة ممتازة لاحتراز تقدم نحو السلم في المنطقة تأمل بشدة أن تضاعف جميع الأطراف جهودها من أجل تحقيق هذه الغاية . ومما يجدر ذكره أنني قمت في شهر تموز / يوليه من هذا العام بزيارة الأردن وسوريا والمملكة العربية السعودية حيث بحثت المسائل شخصيا مع قادة هذه البلدان ومع السيد عرفات ، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية . وقد قمت بتبادل صريح لوجهات النظر مع القيادة الاسرائيلية . وعن طريق هذه الحوارات مع زعماء البلدان المعنية سوف تواصل اليابان جهودها لتعزيز الظروف التي من شأنها أن تفضي الى السلم في الشرق الأوسط .

أما عن مسألة افغانستان ، فاني أناشد مرة أخرى جميع الأطراف المعنية سحب جميع القوات السوفياتية فورا منها ، واستعادة حق الشعب الأفغاني في تقرير المصير وضمان العودة الآمنة والمشرفة للاجئين . وفي الوقت نفسه ، أؤيد بقوة الجهود التي يبذلها الأمين العام وآمل جدا في أن يتم تحقيق التقدم في المحادثات الجارية عن كذب .

وترى اليابان أن التمييز العنصرى في جنوب افريقيا لا يمكن تحمله وهي تتخذ موقفا ثابتا من ذلك مؤداه أنه لا بد من القضاء قضاء مبرما على الفصل العنصرى دون ابطاء . وان الاصلاحات الداخلية التي تقوم بها حكومة جنوب افريقيا تقصر كثيرا عن التوقعات التي انبثقت في جنوب افريقيا وفي الخارج . ان اليابان تأسف عميق للأسف للحالة الراهنة في جنوب افريقيا - وهي حالة أودت بحياة المئات من الأشخاص خلال العام الماضى .

وفي ظل الظروف السائدة ، تعتقد اليابان أن هناك حاجة ملحة السى أن تقوم حكومة جنوب افريقيا بالاعلان بوضوح وبطريقة لا لبس فيها انها تعتزم التخلي عن الفصل العنصرى والدخول دون شروط في مباحثات مع زعماء السود بغية اتخاذ خطوات محددة نحو انهاء ذلك النظام . وتناشد اليابان جميع الأطراف المعنية توحيد طاقاتها في البحث عن حل يقوم على التفاوض .

ان اليابان تعارض بحزم الفصل العنصرى وأن التدابير التي تتخذها ضد جنوب افريقيا من بين اصرم التدابير المتخذة من جانب الدول الديمقراطية الصناعية . وعلاوة على ذلك ، فان اليابان مصممة على اتخاذ أى خطوات تراها ضرورية حتى تشرع حكومة جنوب افريقيا باجراء اصلاحات جذرية ومحددة من أجل القضاء على الفصل العنصرى . أما فيما يتعلق بمسألة استقلال ناميبيا فان اليابان تأمل أن يتحقق استقلال ناميبيا بسرعة عن طريق التنفيذ التام لقرارى مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) . ولذا ان اليابان تعتبر اقامة حكومة مؤقتة عن طريق المؤتمر المتعدد الأحزاب اجراء باطلا ولاغيا ، وتعتبر أى تدابير أخرى تتخذها حكومة جنوب افريقيا وتعارض مع هذين القرارين باطله ولاغية .

ومما هو جدير بالذكر في أمريكا اللاتينية التقدم الذى يجرى تحقيقه فى السنوات الأخيرة نحو اضافة الطابع الديمقراطى عليها . واليابان ايمانا منها بأن اضافة الطابع الديمقراطى على أمريكا اللاتينية يسهم فى الاستقرار السياسى الطويل الأجل فانها ترحب بهذا الاتجاه . ولكن ، فى الوقت نفسه ، ان الصعوبات السياسية والاقتصادية الدولية ، مثل الصراعات فى أمريكا الوسطى ومشكلة انتشار الديون لاتزال تكتنف المنطقة .

وفي الحقيقة أن الحالة فى أمريكا الوسطى لاتزال تتسم بالخطورة واليابان تراقب بقلق التطورات هناك . وما برحت اليابان تؤيد جهود السلم التي تقوم بها مجموعة كونتادورا ، وآمل أن تحظى هذه الجهود بالموازرة الدولية الواسعة ، بما فى ذلك الموازرة من الفريق العناصر لأمريكا الجنوبية الذى تشكل مؤخرا وآمل أن تواصل هذه

الجهود على نحو أشد نشاطا . وفي الوقت نفسه ، تأمل اليابان أملا قويا في أن تبذل بلدان أمريكا الوسطى ذاتها جهودا أكبر من أجل تحقيق السلم في المنطقة . وكذلك من أجل اضعاف الطابع الديقراطي عليها وتحقيق المصالحة الوطنية داخل حدودها . ان اليابان ما فتئت تبقي على الحوار الوثيق مع بلدان أمريكا اللاتينية . فبعد أن أعاد رنيويورك سوف أقوم بزيارة بنما والبرازيل لاجراء سلسلة واسعة من تبادل وجهات النظر مع زعماء هذين البلدين . ومن دواعي سروري أيضا أن أعلن أنه أثناء وجودي هنا سوف أقوم أنا ووزير خارجية بنما ووزير خارجية الولايات المتحدة بتبادل المذكرات بشأن الترتيب المتعلق باللجنة المعنية بدراسة البدائل لقناة بنما . واليابان على استعداد للقيام بدور نشط في المسألة وبهذه الطريقة فانها تعزز أيضا علاقاتها مع بلدان أمريكا اللاتينية .

وأود الآن أن أقول بضع كلمات عن علاقات اليابان مع الاتحاد السوفياتي . كما ذكرت في خطابي الطقى أمام هذه الجمعية العامة في العام الماضي فانه من المؤسف جدا للبلدين أن مسألة الأقاليم الشمالية واهرام معاهدة سلم لا يزالان دون حل بعد كل هذه السنوات . واليابان اذ تواصل دون توقف سعيها من أجل التوصل الى تسوية على أساس التفاوض تأمل في توسيع وتعزيز حوارها مع الاتحاد السوفياتي وآمل أن يستجيب الاتحاد السوفياتي بنفس الروح .

وفي السعي لتحقيق السلم العالمي الحقيقي ، ينبغي ألا نتجاهل الحاجة الى ازالة أسباب عدم الاستقرار . فما لم يتم القيام بهذا لا يمكننا القيام بالخطوة التالية صوب تحقيق الرخاء العالمي . ومن الشروط الضرورية الأساسية لتحقيق السلم الحقيقي التغلب على مشكلتي الجوع واللاجئين ، وحل مشاكل السكان ووقف الارهاب الدولي ووقف اساءة تعاطي العقاقير .

وفي تشرين الثاني / نوفمبر من العام الماضي وبعد مشاركتي في دورة الجمعية العامة ، زرت في افريقيا منطقة نكبت بالجفاف ، ورأيت بنفسني الحالة المأساوية هناك وأصدرت نداءً بتقديم مساعدة طارئة لافريقيا . ووفقاً لأحدث تقارير مكتب عمليات الطوارئ في افريقيا ، لا يزال هناك زهاء ٢٠ بلداً في افريقيا تحتاج الى مساعدة طارئة . وهناك حاجة الى القيام بعمل عاجل بوجه خاص لانقاذ اطفال افريقيا من محتهم الرهبة ، وذلك بالنظر الى الآثار الخطيرة التي ستترتب عليها بالنسبة لمستقبل العالم الذي نعيش فيه .

وانني أعتبر أن المبادرات التي اتخذها الأمين العام ، والخفة التي تحركت بها الأمم المتحدة لتقديم معونة الطوارئ الى افريقيا كانت ممتازة . وقد فعلت اليابان كل ما في وسعها لمساعدة جهود العون المبذولة . وبعد ان اقترحت في العام الماضي أن تعبأ جميع وكالات الأمم المتحدة لوضع خطة عمل موحدة لافريقيا مستفيدة أكبر الاستفادة من كامل امكانيات الأمم المتحدة ، فانه مما يبعث على سروري انشاء مكتب عمليات الطوارئ في افريقيا في غرة كانون الثاني / يناير من هذا العام وانخراطه في العمل بنشاط .

وتشعر اليابان حكومة وشعباً بالحاجة الطحة الى تقديم الدعم الى افريقيا . وعلى غرار قيام الحكومة اليابانية بتقديم المواد الغذائية والمساعدة الزراعية التي بلغ مجموع قيمتها زهاء ١٦٥ مليون دولار بين كانون الثاني / يناير من العام الماضي ونهاية آذار / مارس من هذا العام ، وحد شعب اليابان صفوفه وتمكن من تجميع فيض لم يسبق

له مثل من الدعم الجماهيري ، فقد تمكن من تجميع ما يزيد على مليون و ٧٠٠ ألف
 بريطانية ، وأكثر من ٥ ملايين و ٨٠٠ ألف دولار في صورة هبات نقدية فردية لأفريقيا .
 وهناك خليط معقد من الأسباب الهيكلية لأزمة الجوع ونقص الغذاء ، ومن
 الضروري أن نستجيب ليس فقط بتقديم المساعدة الطارئة ولكن أيضا بزيادة التعاون مع
 البلدان الأفريقية لدعم جهودها الذاتية في القطاع الزراعي ، وعلى سبيل المثال في
 مجال زيادة الانتاج الغذائي على الأمد المتوسط والأمد الطويل . وانني على ثقة من
 أن الثورة الخضراء لتحسين الغلة الزراعية يمكن تحقيقها في افريقيا مثلما تحققت في
 آسيا . ولهذا السبب تقدمت باقتراحي " الثورة الخضراء " لافريقيا " ، وهو خطة شاملة
 لا تتضمن فحسب البحث الزراعي بل أيضا استزراع الغابات ، وانني اعترم العمل على
 تنفيذ هذا الاقتراح بالتشاور الكامل مع جميع البلدان المعنية .
 ومازلت على ثقة من امكانيات افريقيا للتنمية . وحسبما ورد في اعلان مؤتمر القمة
 الأخير لمنظمة الوحدة الأفريقية تتخذ الدول الأفريقية زمام المبادرة للتغلب على الأزمة
 التي تواجهها . وتقع على المجتمع الدولي مسؤولية تقديم يد العون لها .
 يوجد الآن ما يزيد على ١٠ ملايين لاجئ في جميع أنحاء العالم ، ومن
 الضروري أن يضطلع المجتمع الدولي بمسؤوليته عن تخفيف محنتهم في أقرب وقت ممكن .
 لقد تعرض معظم هؤلاء الناس للتشريد نتيجة للمشاكل السياسية ؛ وبالتالي فان تحسين
 المناخ السياسي هو مفتاح حل مشكلة اللاجئين . وفي نفس الوقت ، من المهم أيضا
 أن يقدم كل بلد المزيد من الدعم والتعاون لجهود الأمم المتحدة ولاسيما مفوض الأمم
 المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وذلك لتقديم المعونة الأكبر لاجئيه وأن يمضي
 باصرار بتوسيع نطاق التصرف المتاح له .
 وقد قدمت اليابان من جانبها نحو ٦٠٠ مليون دولار في شكل تبرعات لتلك
 المنظمات على مدى السنوات الخمس الماضية وزادت من عدد اللاجئين الذين يقبلون
 التوسط في اليابان . ونحن نعترم القيام بكل ما في وسعنا للاسهام في هذا المجال .

واليابان اذ تدرك أهمية مشكلة السكان ستواصل تقديم تعاونها المطلق في هذا المجال أيضا .

ان اختطاف الطائرات وغيره من أشكال الارهاب الدولي واساءة تعاطي العقاقير وتهريب المخدرات الذي يحرمه القانون كل هذا يشكل خطرا على الحياة السلمية للشعوب في جميع أنحاء العالم . وتعتزم اليابان ، بوصفها عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي ، أن تقدم كل تعاون ممكن لاستئصال هذه المشكلة . وفي هذا الصدد أود أن أعرب عن تأييدي ، من حيث المبدأ لاقتراح الأمين العام بعقد مؤتمر عالمي في عام ١٩٧٧ بشأن اساءة تعاطي العقاقير .

وبصفة عامة ان الانتعاش الاقتصادي ينتشر من البلدان الصناعية الى الاقتصاد العالمي بأسره . غير أن الضغوط الحمائية قد تكثفت الى مستوى لم يسبق له مثيل في ظل خلفية استمرار معدلات البطالة العالية في أوروبا وغيرها والاختلالات في الحسابات التجارية العالمية الجارية وكذلك أوجه عجز الميزانية الكبيرة التي تواجهها الكثير من البلدان .

وفي حين نجد أن دلائل المستقبل المرتقب أكثر اشراقا بالنسبة لعدد من الاقتصادات النامية ، لاتزال بلدان كثيرة أخرى في أمريكا اللاتينية وأماكن أخرى تواجه مشاكل مثل ركود أسعار سلعها الأساسية وتراكم ديونها ، وينبغي أن تستمر في جهودها من أجل التكيف الاقتصادي . وبالتالي فان هناك عبئا سياسيا واجتماعيا كبيرا عليها . وفي نفس الوقت ينبغي أن نقدم جميع المساعدات الممكنة الى أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان الفقيرة بصفة عامة في كفاحها من أجل تحقيق استقلالها الاقتصادي . وتدرك اليابان أنه لا يوجد بلد واحد يستطيع بمفرده أن يحقق الرخاء دون ايلاء اعتبار لسعي الآخرين من أجل الرفاهية في جميع أنحاء العالم . واليابان مصرة على أن تبقى على نظام التجارة الحرة وأن تدعمه وأن تضطلع بالدور والمسؤوليات التي تنبع من مركزها الدولي . وتعبيرا عن هذه السياسة بادرت اليابان الى صياغة برنامج عمل بشأن امكانية الوصول الى السوق على أساس مبدأ التجارة الحرة وعدم السماح بالتقييدات

الا في الحالات الاستثنائية . ونحن نقوم حاليا ببذل جهد كبير لتنفيذ هذا المبدأ
تنفيذا فوريا دقيقا .

بالمثل ، تؤمن اليابان أنه من الضروري الدخول في جولة جديدة من المفاوضات
التجارية المتعددة الأطراف لاحتواء مد الحمائية المتصاعد والنهوض بالتجارة الحرة
بشكل حقيقي ، وما فتئت تدعو الى البدء فوراً بهذه الجولة الجديدة . وما يثلج
الصدر أن قوة الدفع الدولية التي تحبذ هذه الجولة الجديدة قد زادت وأن الأطراف
المتعاقدة في الاتفاق العام للتعريفات والتجارة ستجتمع قريباً لمناقشة بعض المسائل
ومنها نطاق المفاوضات . وسوف تواصل اليابان بذل كل ما في وسعها من أجل التحضير
لهذه الجولة الجديدة وللمساعدة على بدء المفاوضات بمشاركة أكبر عدد ممكن من البلدان
سواء أكانت صناعية أم نامية .

وترى اليابان أن المساعدة الانمائية الرسمية مسؤولية دولية هامة . وقد صاغت
مرتين أهدافاً متوسطة الأمد سعياً منها لزيادة هذه المساعدة وتوسيعها . وتعتزم
اليابان الاستمرار بهذا الجهد وقد صاغت مؤخراً الهدف المتوسط الأمد الثالث
للمساعدة الانمائية الرسمية واضحة هذا في اعتبارها . وهدف هذا البرنامج الطموح هو
الوصول باجمالي المساعدة الانمائية الرسمية عن الفترة الواقعة من ١٩٨٦ الى ١٩٩٢
الى ما يزيد عن ٤ بليون دولار . ولهذا الغرض فإن اليابان ، اذ توسع من منحها
الثنائية ومن المساعدة المتعددة الأطراف ومن قروضها بالبن الياباني ، سوف تبذل
جهوداً لمضاعفة كمية المساعدة الانمائية الرسمية في عام ١٩٩٢ بالمقارنة بعام ١٩٨٥
ولتحسين نوعية مساعدتها الانمائية الرسمية قدر الامكان . وهذا الهدف الثالث
المتوسط الأمد هو تعبير مجدد عن اصرار اليابان عن الاضطلاع بدورها الصحيح في
المجتمع الدولي .

ان تنمية الموارد البشرية امر اساسي للتنمية الشاملة في اية دولة . وان تدرك اليابان ذلك فقد اولت اهمية لتنمية الموارد البشرية وأعطت اولوية للتعاون التقني واعتبرته مركز جهودها . وقد نوقشت هذه المسألة ايضاً مع الشركاء في الحوار في سياق التعاون بين دول المحيط الهادئ وذلك في الاجتماع التالي للمؤتمر الوزاري لرابطة أم جنوب شرقي آسيا ، وشاركت اليابان بنشاط في هذه المناقشة . ويسعدني ان اذكر انه تم التوصل الى اتفاق في اجتماع هذا العام ، بشأن برنامج العمل الفوري للتعاون بين رابطة أم جنوب شرقي آسيا ودول المحيط الهادئ ، من اجل تنمية الموارد البشرية . وتعزم اليابان ان تضطلع بدور نشط في تنفيذ هذا البرنامج الخاص برابطة ام جنوب شرقي آسيا .

ان اليابان التي تؤيد منذ زمن بعيد أهمية تنمية الموارد البشرية عن طريق الأمم المتحدة ترحب بالتحرك في اطار برنامج الأمم المتحدة الانمائي وغيره من البرامج صوب ايلاء اولوية اكبر لهذه المنطقة .

وبالاضافة الى الاستمرار في التعاون في الجهود الانمائية للبلدان الجزرية الواقعة في جنوب المحيط الهادئ فان اليابان تعزم زيادة علاقات الصداقة والتعاون مع تلك البلدان .

ولا تزال مشكلة الشمال والجنوب قضية هامة تواجه المجتمع الدولي ، غير ان الجهد العالمي دعماً لافريقيا الذي توحد فيه المجتمع الدولي بشكل حقيقي يعتبر بادرة امـل للمستقبل . انني ارى انه يجب ان يتعاون الشمال والجنوب وان ينسق جهودهما ، وانه يجب ان تشجع الجهود المتضافرة بين الحكومات والقطاعات الخاصة للبلدان المانحة وانني مقتنع بان مثل هذه الجهود ستسهم الى حد كبير في حل مشاكل الشمال والجنوب .

تكلمت في دورة الجمعية العامة في العام الماضي عن اصرار اليابان على اتباع دبلوماسية خلاقة تستجيب لتوقعات المجتمع الدولي . وان انظر الى العام الذي انقضى فانني ادرك ادراكاً قوياً ان هناك حاجة الى مضاعفة جهودنا في هذا الاتجاه . ان الاوقات تتغير بسرعة

وهناك عدد متزايد من الحالات التي لا يمكن تناولها بشكل كاف بالنهج والأساليب والتكنولوجيا التقليدية . ومادام الأمر يتصل بصيانة السلم الدولي ، او توسيع التبادلات بين البلدان والشعوب ، او تنفيذ التعاون التقني والاقتصادي فاننا نحتاج الى تفكير خلاق ونهج جديدة . ان القرن الجديد يتطلب ان تعتمد البشرية على امكانياتها غير المحدودة وان توجد حكمة جديدة للمستقبل .

وفي الوقت الذي تبلغ فيه الأمم المتحدة الاربعين من عمرها ينبغي ان نتذكر الكارثة العالمية التي ادت الى انشائها وان نكسر انفسنا من جديد لقضية السلم العالمي .

السيد ايلمان جنسن (الدانمرك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي

قبل كل شيء ، ان أقدم تهنئتي الخالصة الى السفير دى بينيس بمناسبة انتخابه رئيساً للدورة الاربعين للجمعية العامة . أود أن أؤكد له التعاون الكامل لوفد الدانمرك فسي اضطلاع بمهام هذا المنصب الرفيع .

اود بعد ذلك ان اعرب عن الأسف العميق الذي تشعر به بلادى ازاء ضحايا الزلازل الواقعة في المكسيك ان الاحداث المأساوية التي نتجت عن هذه الزلازل يجب ان تستجمع تعاطف المجتمع الدولي . لذلك اشعر بسعادة لان الجمعية العامة اعتمدت بتوافق الراء ، صباح اليوم ، نداء يدعو الى تقديم مساعدات الغوث الى المكسيك على نطاق دولي ، وأؤكد للأعضاء ان بلدى مستعد لمساعدة المكسيك .

توفر الذكرى السنوية عادة فرصة للتقييم . والاحتفال بالذكرى السنوية الاربعين للأمم المتحدة يكون استثناء من ذلك . وسيكون الاحتفال بالذكرى السنوية الاربعين فسي تشرين الاول / اكتوبر فرصة صحيحة لاستعراض انجازات المنظمة في العقود الاربعة الماضية وللتطلع الى ما يجب عمله لتحسين عمل الأمم المتحدة وتعزيزه في العقود المقبلة . ومن ثم لن ادلي اليوم ببيان تقليدي يتعلق بهذه الذكرى السنوية .

بيد انه يبدو ان الهدف الاساسي للمناقشة العامة الحالية هو اتاحة فرصة طيبة في كل عام لاستعراض امور العالم سواء من الناحية السياسية او فيما يتعلق بالحالة الاقتصادية الدولية .

وتذكرنا الجمعية العامة بتعدد المشكلات التي تواجه البشرية . وبالنسبة لبلد مثل الدانمرك ان تلك المشكلات تطرح نفسها اولا وقبل كل شي* في منظور حالة الأمن عندنا في ضوء العلاقات الشاملة القائمة بين الشرق والغرب .

ان العلاقات بين الشرق والغرب اليوم عندما تقارن بالحالة التي كانت سائدة بينهما في العام الماضي قد يبعث تقييمها على بعض التفاؤل . فقد بدأ اخيرا قدر من الحوار بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . وتتطلع الدانمرك الى اجتماع القمة في تشرين الثاني / نوفمبر ، شأنها في ذلك شأن الدول الأخرى ، بترقب وأمل ، ولكن أيضا بشي* من الخوف من ان يفشل اجتماع القمة في توفير الزخم اللازم لاستئناف عملية الحوار وبناء الثقة . فاذا جرى الحوار لمجرد التظاهر باجراء الحوار فانه لن يكفي للوصول الى حلول قابلة للتطبيق . ان الارادة الحقيقية لتقديم تنازلات وللتوفيق والتعاون يجب ان تظهر على طاولة المفاوضات ، لا ان يجرى التعبير عنها في بيانات عامة فحسب .

ولا يمكن لأحد ان يتجاهل الأهمية الخاصة لمفاوضات تحديد الأسلحة باعتبارها اسهاما اساسيا في الحوار الذي يدور حاليا او باعتبارها وسيلة لتعزيز الاستقرار . ان المفاوضات الخاصة بتحديد الأسلحة مهمة أيضا باعتبارها عملية . ان الاتفاقات ووجه التفاهم التي امكن التوصل اليها فعلا ينبغي احترامها وذلك بغية المحافظة على احتمالات تحقيق المزيد من التقدم في هذا المجال .

وبالاضافة الى ذلك يجب ان يكون للحوار بين الشرق والغرب اساسا اكثر شمولاً يغطي جميع جوانب العلاقات بين الشرق والغرب . ويجب ان تشارك البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم في تحقيق المزيد من الثقة بين الشرق والغرب او على الاقل في تخفيض عدم الثقة بينهما من اجل تحقيق التعاون الاوسع . وفي هذا الصدد فان الاحتفال مؤخرا بالذكرى السنوية العاشرة للوثيقة الختامية لهلسنكي ركز على دور عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا باعتبارها اساسا لتوسيع دائرة الحوار بين الشرق والغرب في أوروبا .

وفي دورة الجمعية العامة في العام الماضي ، وقبيل قيام الجمعية بالنظر فـي مشاريع القرارات المتعلقة بنزع السلاح قدم الأمين العام تقييما واقعيا سديدا . لقد اختتم كلمته بما يلي :

" لقد قيل الكثير في قضية نزع السلاح . وانا ندرك جميعا الأهداف المعبر عنها في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الاولى . ولا يمكننا تحقيق هـذه الاهداف الا عن طريق القرارات السياسية التي تتخذها الحكومات... " (A/39/PV.97)

(ص ١٢٦)

وكان الأمين العام يشير الى لب الموضوع وهو الارادة السياسية اللازمة من جانب الحكومات ، وان حكومة بلادي تشارك الأمين العام تماما في هذا الرأي . فنزع السلاح لا يمكن تحقيقه او تنفيذه عن طريق القرارات ولن يصبح حقيقة الا عن طريق القرارات السياسية .

لقد عقدت هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة دورتها السنوية منذ بضعة أشهر ويمكن ان تعتبر تلك الدورة مثلا محزنا على ما يمكن ان يؤدي اليه الافتقار الى القرارات السياسية . ان حكومة الدانمرك تأسف كثيرا لعدم الاتفاق على توصيات محددة ولانه لم يتم احراز أي تقدم .

وتحقق في مؤتمر نزع السلاح في جنيف ، من ناحية اخرى ، بعض التقدم ، وان كان متواضعا ، خلال هذه السنة . ان الاتفاق على انشاء لجنة مخصصة معنية بالفضاء الخارجي والمفاوضات الجارية بشأن حظر الاسلحة الكيميائية مثالان على الخطوات المتخذة في الاتجاه الصحيح .

ومن الاهداف الاكثر ايجابية في السنة المنصرمة المؤتمر الاستعراضي الثالث للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي اختتم اعماله مؤخرا . ان روح ذلك المؤتمر اتسمت بالرغبة العامة في التوصل الى توافق الآراء رغم تباين وجهات النظر . ويحدونا الأمل في ان يسود الاستعداد الذي أبدته جميع الأطراف لعدم الاصرار على مواقفها المحافل الأخرى ، من اجل التوصل الى نقطة مشتركة .

وأكدت مناقشة الاعلان الختامي الالتزام القوي لـ ١٣٠ دولة طرفا في نظام عدم الانتشار . ان معاهدة عدم الانتشار تدبير هام لتحسين الأمن الدولي ولفائدة الدول غير الأطراف في المعاهدة على حد سواء . وفي ضوء المنجزات الهامة التي تحققت في جنيف نحث تلك الدول على النظر في الانضمام الى المعاهدة الآن .

ان نزع السلاح النووي يبقى قضية تحظى بأقصى الأولوية . بيد أن الأسلحة التقليدية وسباق التسليح التقليدي هما أيضا مسألة تبعث على بالغ القلق . ان تقرير الأمين العام الذي يتضمن آراء الدول الاعضاء فيما يتعلق بالدراسة التي اقترحتها بلادى حول نزع السلاح التقليدي يبين ان ذلك القلق يتشاطره عدد كبير من البلدان . ويحدو الحكومة الدانمركية الأمل بأن الأمم المتحدة ستعطي في المستقبل ايضا هذه المسألة الاهتمام الكامل الذي تستحقه .

وفي الشرق الأوسط تسود الحرب والعنف والرعب . فالقتال العشوائي والقسوة والتقتيل يلجأ اليها القوى مثلما يلجأ اليها الضعيف . وتفقذ أرواح بريئة في جهود حفظ السلم التي فشلت . كما اهبطت جهود الوساطة .

والاسوأ من ذلك كله أين بصيص النور الذي يولد الأمل بأن نقطة التحول قد اقتربت ؟

هكذا فشل الجميع والجميع يجب ان يحاولوا ان يفعلوا أحسن ما فعلوه . والمسؤولية الأولية تقع على عاتق الاطراف نفسها ، والفرصة ايضا تكمن عندها . ولكن الاخرين يمكن ان يساعدوا .

ومن مسؤولياتنا جميعا في هذه المنظمة ان نعمل من اجل التعقل والاعتدال وحسن النية والعدل . يجب ان نعمل بروح بناءة . وازا أسندنا جهودنا الى تقييمات غير موشوق بها ومتحيزة فسنغفل . وازا اخترنا مواقف الاعتدال بالنفس واللغة الانفعالية فسنغفل بالمثل .

وعلى اساس المقولة بانه ما من فرد صائب مطلقا او عادل مطلقا ، يجب علينا في هذه المنظمة ان ندعم ، بحذر ومثابرة ، الذين يعيشون في المنطقة المنكوبة ويسعون الى السلم ، بدلا من دعم من يسعون الى النصر .

ان الحالة في لبنان مأساة انسانية بلغت نقطة الغوضى . وتود الحكومة الدانمركية ان ترى لبنان وقد استعاد استقلاله وسيادته ووحدته . اننا نناشد جميع المعنيين في لبنان ان يحققوا على وجه السرعة المصالحة الوطنية المطلوبة .

وتحت حكومتي ان يسمح لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (يونيفيل) بأن تؤدي الواجب الذي أناطته بها الأمم المتحدة لمساعدة الحكومة اللبنانية في السيطرة على منطقة الحدود اللبنانية وتوفير الأمن على جانبي تلك الحدود .

ان موقف الحكومة الدانمركية بشأن الصراع العربي الاسرائيلي ، والمشكلة الفلسطينية بصورة خاصة ، معروف تام . ان الجهود الجارية لحمل الاطراف المعنية على التفاوض مباشرة تستأهل النجاح . اننا نناشد جميع الاطراف - في المنطقة وخارجها - الا تعرض للخطر تلك الجهود التي تبشر باحتمالات السلم مع الأمن لجميع الدول والعدل لجميع الشعوب . وفيما يتعلق بالصراع بين ايران والعراق تبقى الدانمرك على عدم تحيزها المطلق ولكنها تعارض أيضا معارضة شديدة استمرار القتال الدموي . اننا ندين أية انتهاكات

لا اتفاقيات جنيف ، وندين بصفة خاصة استخدام الأسلحة الكيميائية والغارات الجوية العشوائية على المدنيين .

وتدعو الحكومة الدانمركية الطرفين الى تسوية خلافاتها سلميا عن طريق المفاوضات . وتثني على جهود الامين العام الرامية الى تخفيف الاقتتال وجلب الطرفين الى طاولة التفاوض .

ان المصائب التي حلت بالقارة الافريقية تستدعي منا أعق التعاطف . فالجفاف والكوارث الطبيعية الأخرى مزقت أغلبية البلدان الافريقية وجلبت على شعوبها معاناة وحرمانا وموتا لم تعرف من قبل .

ونتيجة لجهود الاغاثة الدولية الناجحة تم تجنب أسوأ المحن ، وتم التخفيف ، على الأقل الى حد ما ، من آثار الكوارث الطبيعية . ويبدو ان الجفاف ايضا قد انتهى فسي اجزاء عديدة من افريقيا . بيد ان تغلب البلدان المتضررة على آثار الجفاف سيستغرق سنوات .

ان الحالة في جنوب افريقيا مستمرة في التدهور . والكارثة التي صنعها الانسان ، والمعروفة بالفصل العنصرى ، مستمرة . ان نظام برينتوربا يمعن في ظلوائه ويلجأ الى وسائل اكثر همجية لقمع الأغلبية . وحالة الطوارئ التي اعلنت في ٢٠ تموز/يوليه من هذا العام لم تؤد الا الى تدهور الاحوال .

ويبدو ان حكومة جنوب افريقيا عاجزة عن التسليم بأن القمع المتزايد لن يكسر ارادة المقموعين بل سيزيد من قوة مقاومتهم . ان لم يصدر عنها اى مؤشر باستعدادها لتنفيذ الاصلاحات الأساسية في جنوب افريقيا المؤدية الى محو نظام الفصل العنصرى والى منح الحقوق السياسية والمدنية للأغلبية السوداء . وجاء خطاب الرئيس بوتها في ١٥ آب/اغسطس مثلا آخر على التعنت وعلى تجاهل المطالب المتزايدة على الدوام ، سواء في جنوب افريقيا او في العالم الخارجى ، بالتغيير .

ان نظام بريتوريا يجب ان يسلم قبل فوات الاوان بالحاجة الى الحوار مع الممثلين الحقيقيين لجماعات السكان غير البيض ، بهدف محدد بوضوح هو ضمان حقوق التمثيل الملائم لسكان جنوب افريقيا السود على المستوى الوطني . ولن تتحقق اية تسوية عادلة ودائمة في جنوب افريقيا ما لم تستند الى الاستئصال التام لنظام الفصل العنصرى وانشاء مجتمع حر وموحد وديمقراطي في جنوب افريقيا .

وتؤمن الحكومة الدانمركية ايمانا قويا بأن الضغط الدولي على حكومة جنوب افريقيا يجب مضاعفته وزيادة فعاليتها من اجل محو نظام الفصل العنصرى . وتهدد الدانمرك فرض جزاءات اقتصادية الزامية على جنوب افريقيا بموجب الاحكام ذات الصلة من ميثاق الامم المتحدة . ان انعدام الاتفاق بين اعضاء مجلس الامن يجب الا يمنع البلدان فرادى او مجموعات البلدان من تنفيذ تدابير خاصة بها ضد جنوب افريقيا .

ومن اجل بوضع نظام الفصل العنصرى تحت ضغط اقتصادى فعال يتعين اتخاذ تدابير دولية منسقة يعتمدها مجلس الامن أو تقرها مجموعة واسعة من البلدان ، بما فيها شركاء جنوب افريقيا التجاريون الرئيسيون . فميران التدابير المتنوعة التي تنفذها بلدان فرادى او حتى الافراد او المنظمات او الشركات الخاصة ستشكل ضغطا وتحذيرا سياسيين كبيرين . فلنعرّف بكل خطوة منفردة باعتبارها مساهمة في السعى المشترك

ومنذ أكثر من سبع سنوات ، بدأت الدانمرك بالفعل ، بصورة انفرادية وبالشراكة مع بقية بلدان الشمال الأوروبي ومع شركائنا في الاتحاد الأوروبي ، بتنفيذ عدد من التدابير الملموسة الرامية الى الحد من علاقاتنا الاقتصادية وغيرها من العلاقات مع جنوب افريقيا . وتحت الحكومة الدانمركية البلدان الأخرى على أن تحذو حذوها . والطريقة المثلى للبدء في ذلك هي التدابير الطوعية التي حث قرار مجلس الأمن ٥٦٩ (١٩٨٥) الدول الأعضاء على اتخاذها .

ان أى تأخير في حل نظام الفصل العنصرى سيقبل من احتمالات التسوية السلمية للصراع الدائر في جنوب افريقيا ، وسيزيد من امكانية نشوب صراع أكثر خطورة وشمولا . ولقد كان للصراع الداخلي في جنوب افريقيا اثار سلبية على الجهود الرامية الى تحقيق استقلال ناميبيا . فالمفاوضات التي دامت لسنوات عديدة قد توقفت . ولا تزال الحكومة الدانمركية على اقتناع بأنه لا يوجد سوى حل واحد مقبول دوليا للمسألة الناميبية ، ألا وهو : تنفيذ خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا الواردة في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ويحدوها الأمل في اثبات أنه يمكن احراز تقدم نحو مثل هذه التسوية عن طريق مواصلة الحوار ، الذى حقق في الماضي نتائج مبشرة .

ان المجتمع الدولي يشعر بقلق عميق ازاء الحالة في افغانستان . فلقد اصبح هذا البلد السجىء الطالع رمزا ، ان يشهد العالم شجاعة وتصميم هذا البلد ، المعروف تغليدا بحياده وعدم انحيازه ، وهو يناضل من اجل الخلاص من احتلال عسكري متزايد الوحشية . واننا نناشد الدولة القائمة بالاحتلال أن تسمح لمنظمات الاغاثة الانسانية المعترف بهر دوليا بمساعدة الملايين من الضحايا الأبرياء للحالة في افغانستان .

واننا نشيد بالأمين العام وممثلته الخاص لما يبذلانه من جهود لا تكف من اجل التوصل الى تسوية سياسية ، بمقتضى قرارات الأمم المتحدة الداعية الى انسحاب جميع القوات الأجنبية ، ووضع حد لما تتعرض اليه باكستان من انتهاكات متصاعدة لسلامتها الإقليمية ، والسماح للاجئين بالعودة الى ديارهم بسلام وشرف .

والظن الدولي عميق بالمثل ازاء الحالة في كموتشيا ، التي توازي الحالة في أفغانستان . ان حكومة بلادي تناشد جميع الاطراف ان تعمل بنشاط من اجل التوصل الى تسوية تفاوضية عادلة ودائمة وفقا لقرارات الأمم المتحدة . واننا نرحب بمقترح رابطة أمم جنوب شرقي آسيا الخاص باجراء مباحثات غير مباشرة . ولكن الحاجة تدعو الى ان تبدي جميع الاطراف مرونة ورغبة صادقة في حل الخلافات على طاولة المؤتمر ، اذا لنا نريد ان ننهي الاحتلال وان نسمح لشعب كموتشيا بتقرير مصيره .

ان حكومة بلادي ترحب ببدء المحادثات المباشرة بين جنوب وشمال كوريا . ويحدونا الأمل في أن يسهم الحوار الجارى اسهاما راسخا في اقرار حالة من السلام في شبه الجزيرة الكورية يمكن في ظلها التغلب على انقسام هذه الأمة وفقا لارادة الشعب المعرب عنها بحرية . وقد أوضحت التطورات التي جرت في أمريكا الوسطى خلال العام الماضي مدى صعوبة التوصل الى حلول سلمية طويلة الأمد للمشاكل المعقدة في تلك المنطقة . وعلى الرغم من جميع النكسات ، واصلت بلدان كوندورا الأربعة مساعيها السلمية دون كلل . وأود باسم حكومة بلادي أن أشيد بهذه البلدان على مثابرتها .

وان حكومة بلادي لحلى اقتناع راسخ بأنه لا يوجد هناك بديل لعلمية السلم التي تقوم بها مجموعة كوندورا ، ويجب بالتالي ان تلقى التأييد التام . واننا نحث حكومات أمريكا الوسطى على احترام وتنفيذ المبادئ الواردة في وثيقة الأهداف ، التي اعتمدت في اطار مجموعة كوندورا في ايلول / سبتمبر ١٩٨٣ . ويتعين على جميع الحكومات ان تمتنع عن كل الأعمال التي تتعارض مع مبادئ القانون الدولي .

وفي هذا الصدد ، فانني أنعم صوتي بالكامل الى وجهات النظر التي أعرب عنها وزير خارجية لكسمبرغ بالنيابة عن الدول العشرة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي .

ان حكومة الدانمرك تشعر بالتشجيع البالغ ازاء النجاح الذي حققه المؤتمر العالمي في نيروبي ، الذي عقد بمناسبة انتهاء عقد الأمم المتحدة للمرأة . ومن دواعي الارتياح والأمل بالنسبة لجميع الدول المشاركة والبالغ عددها ١٥٣ ، أنه تم التوصل الى توافق في الآراء في نيروبي بشأن وثيقة موضوعية تتعلق بالاستراتيجيات البعيدة النظر . وعليهنا الآن

أن نخلص للالتزامات التي قطعناها في مؤتمر نيروبي عن طريق اعمال المتابعة العازمة للمؤتمر . ان نتائج مؤتمر نيروبي تمثل جزءاً لا يتجزأ من المجموعة العظيمة للمعايير الدولية لحقوق الانسان التي تطورت في هذه المنظمة وفي محافل دولية أخرى ، ولا سيما خلال العشرين سنة الماضية . ولكن من المؤسف أن الاجماع العالمي على هذه المعايير لا يقابلها التزام عالمي مماثل بنفس هذه المعايير في ممارسات الدول .

ان الذين يتمتعون بحقوق الانسان الأساسية المعترف بها دولياً ، والذين يعملون بنشاط من أجل ضمان حماية حقوق الانسان للآخرين هم في الغالب اول من يتعرض للانتقام . وللأسف ، فان الناس يتعرضون في كثير من الأحيان الى الاضطهاد لأقل سبب أو بدون سبب على الاطلاق . وان احترام حق المرء في المعرفة وحقه في التصرف استناداً الى حقوقه هو شرط سابق لا غنى عنه في إعمال جميع حقوق الانسان .

وتعد الارادة السياسية للتعاون بشكل كامل مع المؤسسات الدولية القائمة من أجل حماية حقوق الانسان شرطاً مسبقاً لآخر لإعمال المعايير الدولية لحقوق الانسان . ومع ذلك ترفض الدول مرة تلو الأخرى التعاون مع المجتمع الدولي .

ان الحكومات تتحمل مسؤولية حماية حقوق الانسان وضمنها . ولكن من حسن الحظ ان هناك آخرين يشاطروننا اهتمامنا بحقوق الانسان . ولولا الأنشطة التي يقوم بها الأفراد والمنظمات الانسانية الخاصة لفقد الجهد الدولي لحماية حقوق الانسان وتعزيرها جزءاً كبيراً من جوهره . ان هؤلاء الأفراد والمنظمات يستحقون احترامنا وتأييدنا .

ان الحالة الاقتصادية الدولية لا تزال تتسم بصفات الفترة الانتقالية . فالانتعاش الاقتصادي في كثير من البلدان الصناعية ، الذي كان نشيطاً في عام ١٩٨٣ وعلى الأخص في عام ١٩٨٤ ، لم يصل بعد الى مستوى يمكن الحفاظ عليه على المدى المتوسط .

ولا بد من بذل جهود حثيثة لتوسيع نطاق الانتعاش ولتشجيع التنمية الاقتصادية في العالم الثالث . وفي هذا الصدد ، فان دور النظام التجاري المنفتح والدولي حقيقياً له أهمية قصوى . وينبغي اعتبار المسؤولية عن ضمان ألا يقع هذا النظام غحية للقيود الكامنة

في الفترة الانتقالية مسؤولية مشتركة فيما بيننا جميعا . والأهداف الهامة الأخرى هي اجراء خفض آخر في أسعار الفائدة الدولية ، وتحقيق درجة أكبر من الاستقرار في أسعار الصوف . ولكن اذا كان للبلدان النامية أن تستفيد فائدة كاملة من الانتعاش الاقتصادي فان لسياساتها الاقتصادية أهمية حاسمة في ذلك . وقد اتخذ بالفعل عدد كبير من الحكومات خطوات نحو التكيّف المضني — ولكنه لا زم — مع الأوضاع الاقتصادية التي تواجهها بلدانهم . وينبغي بالطبع بذل المساعي لتعزيز تعبئة الموارد المحلية واعادة تخصيصها بالضرورة من أجل التنمية ، ولكن هذه المساعي لن تنجح الا اذا حظيت بالمساعدة القوية من جانب المجتمع الدولي .

ومن ثم تبقى التدفقات التساهلية ذات أهمية كبرى للبلدان النامية ، وبصفة خاصة لاكثرها فقرا وأقلها نموا . ان تحسن الوضع الاقتصادي العالمي غير منتظم ، إلا ان الانتعاش الاقتصادي الحاصل الآن في العالم الصناعي من شأنه ان يعزز امكانيات زيادات أكبر في المساعدة الانمائية الرسمية في السنوات المقبلة . وينبغي للبلدان الصناعية ان تبذل جهودا فائقة حتى تصل الى المستويات المستهدفة للمعونة التي اتفق عليها المجتمع الدولي . لا تزال الدانمرك ملتزمة بالاسهام بحصتها في المساعدة الانمائية . وفي ربيع هذا العام اتخذ البرلمان الدانمركي قرارا يرمي الى الوصول الى هدف ١ في المائة للمساعدة الانمائية الرسمية بمقدم عام ١٩٦٢ . وسوف ترتفع المساعدة الانمائية الدانمركية هذا العام الى ٨٢ ر . في المائة من ناتجنا الوطني الاجمالي .

كما هو الحال في الماضي يخصص الجزء الأكبر من المساعدة الانمائية الدانمركية للبلدان الأكثر فقرا . والاتجاه التنازلي المزعج الراهن في حصة هذه البلدان من المساعدة الانمائية ينبغي ان يعدس اتجاهه بسرعة . وتأمل الحكومة الدانمركية باخلاس في ان يؤدي الاستعراض النصفى لبرنامج العمل الجديد الكبير لصالح أقل البلدان نموا ، الذي سيجرى في الأيام القليلة القادمة ، الى أن يجدد المانحون التزامهم بزيادة مساعداتهم بشكل كبير لأقل البلدان نموا .

وفي المنطقة الافريقية الواقعة جنوب الصحراء ، بيد وأن الحاجة الماسة الى اغاشة الطوارئ سوف تستمر لبعض الوقت . إلا أن التضامن مع ملايين البشر الذين يعانون اليوم ينبغي ألا يحول الاهتمام عن الحاجات الانمائية الطويلة المدى للبلدان الافريقية ولا عن صناديقها . ينبغي ان يتحقق ترابط بين مساعدة الطوارئ والمساعدة الانمائية بشكل وثيق اذا ما كان للدائرة المفرغة أن تكسر .

ان المؤسسات الانمائية المتعددة الأطراف تؤدي دورا لا غنى عنه في تقديم المساعدة للبلدان النامية ، ومن ثم ، من الأهمية الحيوية أن نضمن تدفقا مستقرا للأموال الى هذه المنظمات . ان تضاؤل ميزانياتها عن طريق خفض الاسهامات - سواء كان ذلك تدريجيا او فجأة وبحدة - سوف يؤثر تأثيرا خطيرا للغاية على امكانيات التنمية في العالم الثالث .

ان بقاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية مهدد بسبب عدم اتفاق مجموعات المانحين بشأن المبادئ المنظمة لاعادة تمويله . لقد ثبت أن هذا الصندوق ميدان هام لطرح أفكار جديدة ومبادئ جديدة ونهج جديدة لتقديم المساعدة في المجال الريفي في العالم النامي . فلنبذل جهدا كبيرا لتسوية أوجه الاختلاف بسرعة حتى يتمكن الصندوق من مواصلة عمله الجدير بالثناء .

ان الدانمرك باعتبارها أحد المساهمين الكبار في برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، تلاحظ برغمي خاص الخطوات التي اتخذت في الاجتماع الأخير لمجلس ادارة البرنامج — زيادة تحسين نوعية عمل البرنامج وتعزيز كفايته أو فاعليته . ومن المأمول فيه أن يشجع هذا على مزيد من الدعم من المانحين الذين يسهمون في الوقت الحاضر بأقل مما يتوقع منهم . ان تحسين الحالة الصحية مهمة كبرى من مهام المساعدة الانمائية التي تقدمها الأمم المتحدة . ووفقا لقرارات اعتمدها هذه الجمعية في ١٩٧٦ و ١٩٨٢ ، كان الأطفال هم القطاع الذي يمثل الهدف الرئيسي لبرامج التحصين للقضاء — بنهاية عام ١٩٩٠ — على الأمراض الستة المعدية الأكثر انتشارا . ويبدو أنه من الضروري أن نؤكد بشكل رسمي في هذه الدورة التذكارية الأربعين التزامنا المشترك باتخاذ جميع الخطوات الضرورية للوفاء بهذا الهدف .

أشرت في ملاحظاتي الاستهلالية الى أن الاحتفال التذكاري في شهر تشرين الأول / قد يكون مناسبة طيبة سواء للتقييم أو للتطلع الى الأمام . ان الموضوع المختار للذكرى الأربعين لتأسيس الأمم المتحدة : " الأمم المتحدة من أجل عالم أفضل " يغطي هذين الجانبين : التقييم ، وصفة خاصة التطلع الى الأمام ، وذلك عن حق . لأنه بينما يمكننا الاتفاق على أنه رغم جهود الأمم المتحدة فان العالم ليس عالما مثاليا ، لا يزال أمامنا جميعا لحسن الحظ وقت لنجدد التزامنا — كما حدث على ذلك الأمين العام في مناسبات عديدة — بمقاصد وأهداف ميثاق الأمم المتحدة ، وبإعطاء الأمم المتحدة الأولوية التي تستحقها بغية تمكينها من الوفاء بمكاناتها الواسعة .

السيد بالمو (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أبدأ بيانسي
بالاعراب عن أسف شعب نيوزيلندا البالغ ازااء الزلازل المروعة التي وقعت في المكسيك .
ان قلوبنا مع شعب المكسيك . ان نيوزيلندا بلد يتعرض للزلازل — ونعرف الدمس الرندى
يمكن ان تسببه .

من دواعي شرفي وسروري أن أخاطب الجمعية العامة التي يترأسها السفير
دى بينيس . لقد جئت الى الأمم المتحدة أول الأمر ككلمين مقيم في الستينات . وفي ذلك
الوقت كان السفير دى بينيس شخصية بارزة بالفعل هنا منذ بعض السنوات . ولذلك فانه
من الملائم تماما ان ينتخب لاعلى منصب في الجمعية العامة . اننى أقدم له تهانتي والتأييد
الكامل من جانب وفد بلادى لجهوده لجعل هذه الدورة الأربعين دورة مشرعة لا تنسى .
ان نحتفل بالذكرى الأربعين لتأسيس الأمم المتحدة ، ينبغي أن تتجه أفكارنا
جميعا الى التعبير عن التطلعات والمقاصد التي عُبر عنها بقوة وثقة عند وضع ميثاقى هذه
المنظمة . وبالنسبة لممثل نيوزيلندا ، من الطبيعي ان يتذكر بالفخر ان رئيس وزراءنا فسي
ذلك الوقت ، الرايت اونورابل بيتر فرايخز ، قد أسهم في هذه العطية التأسيسية بحنكة
بالغة . واليوم اود بشكل خاص أن أذكر بالدور الرائد الذى أداه لتأكيد حقوق البلدان
الصغيرة في أقصى قدر ممكن من الحماية بموجب الميثاق في مواجهة تغير الحياة الدولية
وفي أعقاب حربين عالميتين .

والآن ، بعد مرور .٤ عاما ، ليست هذه المشكلة أقل استفحالا . ووفد بلادى يجد
نفسه — لسخرية القدر — على هذا المنبر مرة أخرى يشعر بالقلق ان يرى — في ظروف
مختلفة — الحقوق السيادية لدول صغيرة وهي تواجه الضغوط المتزايدة التعنيد التي تولدها
بلدان اكبر في المجتمع الدولي .

ولا تزال حكومة بلادى تشعر بالقلق ان ترى ، بعد مرور .٤ عاما ، أن السلاح
الذرى يواصل خطواته المهلكة جنبا الى جنب مع وجود الأمم المتحدة . ولا تزال الظلال
الذرية المروعة تخيم ، بقدر لا يقل عما كانت عليه عام ١٩٤٥ ، على جميع اعمالنا .

وان أقول هذا فانني لا أبدى ملاحظة مبتذلة وانما أشير الى أن التطوير المستمر لهذا السلاح طوال عمر منظمنا قد نجح في الحقيقة في تشويبه نسيج الحياة الدولية . ومن تجربتنا ، أنه يقيد حرياتنا السيادية التي اعتقدنا في عام ١٩٤٣ أنها مكفولة ومأمونة لنا . وأقل ما يقال أنه بممارسة سياسات القوة ، فان هذا التطوير أخلى بمعايير الأخلاق الدولية والسلوك الدولي .

وفي مثل هذا المناخ السياسي ، من الطبيعي أن تتجه البلدان الأصغر السى
امكانيات المساعدة الذاتية الجماعية التي يشجعها ميثاق الأمم المتحدة . بل ان ممسلا
يعود بالفائدة على الأمم المتحدة أن يسهم كل بلد من المنظور الخاص بذلك الجزء من
العالم الذي يعيش فيه . وفي المنطقة التي نعيش فيها من العالم - جنوب المحيط
الهادئ - ظهر ادراك متزايد في السنوات الأخيرة بأن المنافسات بين الدول الكبرى
يمكن أن تمتد الى منطقتنا . ومع ذلك فان حقيقة الأمر هي أن الظروف الاستراتيجية لجنوب
المحيط الهادئ ليست مشابهة لتلك الظروف في نصف الكرة الشمالي ، وكذلك فان منطقة
جنوب المحيط الهادئ لم تكن حتى الآن منطقة مواجهة بين الدول الكبرى . ولا يجسب
أن تكون كذلك مالمقا ، وان أمننا الخاص يخدم على نحو أفضل بقاء المنطقة على هذا
الوضع .

وقد تصرفت بلدان المنطقة في ظل تلك الخلفية . وقد وضعنا أفضل اجراء
عملي متاح لنا لتحديد متفق عليه للأسلحة من أجل ألا تصل اليها الأسلحة النووية . وكما
أعلن سابقا في هذا العام ، فان بلدان محفل جنوب المحيط الهادئ صدقت وصدات
التوقيع في ٦ آب / أغسطس ، ذكرى يوم هيروشيما ، على معاهدة تنشئ ثاني منطقة خالية
من الأسلحة النووية في العالم في منطقة معمورة بالسكان بصفة دائمة . وتؤكد معاهدة
منطقة جنوب المحيط الهادئ الخالية من الأسلحة النووية بشكل قاطع المشاعر العميقة
المعادية التي تكنها شعوبنا للأسلحة النووية وورغبتها في أن تعيش في سلم واستقرار
وأن تدير شؤونها الخاصة وفقا لرغبتها .

ومن الأساسي لراحة بال هذه الشعوب ألا يتم استعمال أو تجربة أو وضع
متفجرات نووية في جنوب المحيط الهادئ وأن تحترم بالكامل أنشطة بلدان جنوب المحيط
الهادئ ذاتها أهداف التدابير الدولية المنطبقة مثل معاهدة عدم الانتشار .
وتحقيقا لهذه الغايات ، فان كل الأطراف في معاهدة منطقة جنوب المحيط
الهادئ الخالية من الأسلحة النووية تتعهد بعدم تلك أو صنع أو حيازة أية أجهزة

تفجير نووية في أى مكان ، وألا تسمح بوضعها على أراضيها . وتتعهد أيضا بأن تمنسح تحويل المواد الانشطارية لأغراض غير سلمية ، وألا تلقي بالنفايات المشعة في البحر فسي المنطقة .

وموجب هذه المعاهدة تحتفظ بلدان جنوب المحيط الهادئ بحقوقها السيادية المطلقة لتقرر لنفسها ، بما يتفق مع تأييدها لهذه الأهداف ، حقوقها الأمنية ، وأمسورا مثل الوصول الى موانئها ومطاراتها من جانب سفن وطائرات البلدان الأخرى . فالمعاهدة اذن ليست محاولة مستترة لتقويض دعائم الأحلاف العسكرية القائمة . وهي جهد أكيسد لضمان ألا يعاني جنوب المحيط الهادئ من التوترات التي ألفت بظلالها على أجزاء كثيرة أخرى من العالم .

والى الجنوب ، تطل المنطقة على منطقة يشملها اتفاق آخر أقر قداما وهسي معاهدة انتاركتيكا . واننا لا نقدر تلك المعاهدة فقط لأنها أنشأت منطقة خالية مسسنة الأسلحة النووية لانتاركتيكا ولكن لأنها على مدى ٢٥ سنة ضمنت على نحو فعال استقرار المنطقة التي تقع جنوب نيوزيلندا . وتبقى الضمان الممكن الوحيد لأن تظل هذه المناقسة خالية من التنافس والصراع الد ولبيين .

والى الشرق ، تطل المنطقة الجديدة على المنطقة التي تشملها معاهدة تلاتيلوكو . وأن ضم المنطقتين اللتين تشملهما تلك المعاهدة ومعاهدة انتاركتيكا والمنطقة الشاسعة التسي تغليبها المعاهدة الجديدة يعني أن جانبا كبيرا من نصف الكرة الجنوبي قد أعلن تصميمه على أن يكون خاليا من الأسلحة النووية . وكما قال رئيس وزراءى في السنة الماضية أمام هذه الجمعية العامة :

"أعتقد أن هذه العبادة تمثل تقدما كبيرا بالنسبة الى المنطقة . وهسي وان كانت — كما نعلم — لن تجنبنا آثار الحرب النووية فانها عند ما توضع موضع التنفيذ ستمزز بصورة ملحوظة من التدابير الحالية على الصعيد بين الاقليمسي والعالمى على حد سواء ، الرامية الى الحيلولة دون انتشار الأسلحة النووية " .

(A/39/PV.7 ، ص (١١))

والآن في عام ١٩٨٥ ، ومع ابرام المعاهدة التي تنتظر سريانها في الوقت المناسب ، فاننا ننظر اليها باعتبارها اسهاما ملائما في هذه الذكرى لا نشاء الأسمم المتحدة التي نحتفل بها اليوم .

أود أن أضيف ان بلدان محفل جنوب المحيط الهادئ تأمل أن توقع السدول النووية الخمس ، بعد مشاورات معها ، البروتوكولات ذات الصلة للمعاهدة . وبالتالي فانها سوف توافق على عدم استخدام ، أو التهديد باستخدام ، الأسلحة النووية ضد أى بلد أو اقليم في المنطقة . وسوف تتعهد أيضا بعدم اجراء تجارب على متفجرات نووية هناك .

في هذه السنة التي يحتفل فيها بذكرى انشاء الأمم المتحدة ، من المؤلم أن نشير مرة أخرى الى أن احدى الدول الحائزة للأسلحة النووية تواصل اجراء التجارب على متفجرات نووية في جنوب المحيط الهادئ ، ضد الرغبة الواضحة والمستقرة لكل البلدان في المنطقة في أن تتوقف هذه الأنشطة .

وقد أدت هذه التجارب النووية هذه السنة الى تحول جديد في مجرى الأحداث في المنطقة ، أجد لزاما علي أن أوجه انتباهكم اليه ، نظرا لخلاوته .

ان أعمال الارهاب والعدوان التي تحفزها أمور سياسية لم تكن معروفة فسي نيوزيلندا في الماضي . ولكن الوضع قد تغير نتيجة للحادث الذي وقع في تموز/يوليسه ١٩٨٥ الذي أغرقت فيه سفينة جرينيبس " رينبوواريور " بقنبلة في أوكلاند بنيوزيلندا قتلت أحد أعضاء طاقمها . وقد أوضحت الظروف وجود ارهاب دولي . وكان معروف جينندا أن السفينة كانت ترمي الى أن تبحر الى بولينيزيا الفرنسية للاحتجاج على استمرار التفجيرات النووية في جزيرة مورورا المرجانية . وقد استرعى هذا الحادث اهتمام العالم كله ، وقد أوضحت حكومة نيوزيلندا تصميمها على محاسبة المسؤولين عنه محاسبة كاملة . وان عطيلت التحقيقات الواسعة النطاق التي تقوم بها شركة نيوزيلندا لا تزال جارية . وفي داخل نيوزيلندا ، تم القاء القبض على اثنين من رعايا فرنسا ووجهت اليهما تهمة القتل ، والاحراق العمد والتآمر وسوف تجرى محاكمتهم أمام محكمة في نيوزيلندا في تشرين الثاني /نوفمبر من هذه السنة .

ولن أسهب في الحديث عن هذا الحادث الشائن ، سوى أن أشير إلى أن آخر بيان عام صادر على لسان رئيس وزراء فرنسا ، بعد التحقيقات التي أجرتها الحكومة الفرنسية أخيرا ، قد اعترف بأن عملاء الخدمات السرية الفرنسية قد أغرقوا فعلا " رينبوواريور " بناء على تعليمات في هذا الشأن . وكان قد تأكد من قبل أن عناصر من القوات العسكرية الفرنسية قد تم ادخالها عن عمد في نيوزيلندا ، بناء على أوامر من حكومتهم بغير تصريح من حكومة نيوزيلندا واستخفاها بسيادتنا .

لابد أن تعتمد الدول الصغيرة على القانون الدولي ولا بد أن نعتد على الحماية التي يمكن للمجتمع الدولي من خلال الأمم المتحدة أن يقدمها إلينا في ظروف خطيرة كهذه .

وان التحقيقات في حادثة " رينبوواريور " لاتزال جارية ، وتشعر حكومة نيوزيلندا بالقلق لأنها ترغب في استمرار العلاقة التقليدية والطيبة القيمة للغاية مع حكومة فرنسا . ولا بد لي أن أشير إلى أن حكومة نيوزيلندا وجهت في ٦ أيلول / سبتمبر ١٩٨٥ رسالته الرسمية إلى حكومة فرنسا .

وفي تلك الرسالة ، احتفظت نيوزيلندا بموقفها القانوني وحقوق التصرف التسيي
 يخولها القانون الدولي بما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة ، ازاء الأمور المترتبة على هذا
 الحادث المؤسف . وهذا شرح واضح لموقفنا فيما يتعلق بقضية يظهر منها تورط الحكومة
 الفرنسية في تحمل مسؤوليتها .

ولا جدال في أن حكومتي تأمل أن يوفر آخري بيان صدر عن رئيس الوزراء الفرنسي
 أساسا لحسم القضايا المعلقة بين الحكومتين نتيجة لهذه المسألة . ويسعدني أيضا سعادة
 أن أعلن أمام هذه الجمعية اليوم أنني اجتمعت ، في الليلة الماضية ، مع السيد د وملاس ،
 وزير العلاقات الخارجية الفرنسي ، في مقر بعثة نيوزيلندا في الأمم المتحدة ، ودا أنسلا
 مناقشة الطرق الممكنة للتوصل الى حلول للمشكلات الناشئة عن حادث سفينة " رينبووواريسور " ،
 واتفقنا على عقد اجتماع آخر خلال الأيام القليلة المقبلة .

ان الدول الصغيرة بحكم ضعفها ، غالبا ما تشعر بأنه يتعين عليها أن تتخذ
 خطوات إضافية للحفاظ على حقوقها بموجب الميثاق . وفي السنوات التي أعقبت الحسرب
 العالمية الثانية ، تحرك عدد من البلدان ، بما فيها نيوزيلندا ، على نحو يتسق والميثاق ،
 لكي تدخل في معاهدات الأحلاف الدفاعية . وهذا لا يعني ، مع ذلك ، أن بلدانا ،
 كنيوزيلندا ، قد تخلت عن حقها في أن تفكر لنفسها أو أنها تخلت عن حقوق سيادية هامة .
 فلم يكن هذا هو الهدف .

وعلى سبيل المثال ، فقد تخلت نيوزيلندا ، كطرف في معاهدة عدم انتشار
 الأسلحة النووية ، عن حيازة الأسلحة النووية . وقد أعلننا بصورة قاطعة أننا لا نريد أن
 يدافع أى بلد عن نيوزيلندا بالأسلحة النووية . وقصارى القول ، فان حكومة بلادى لا تسعى
 الى أن تكون جزءا من أية حسابات تنطوى على تكديس الأسلحة النووية . كما أننا لسنا
 نضع أية أسلحة نووية في أراضينا . ولن نسمح باحضرار أى منها الى أراضينا . ولن تصل
 أى سفينة مسلحة بالأسلحة النووية الى موانئ نيوزيلندا .

وكما يتضح مما قلت لتوى ، فيما يتعلق بمعاهدة انشاء مناقعة خالية من الأسلحة
 النووية في جنوب المحيط الهادئ ، فقد اتخذنا موقفنا على أساس مبادئنا ، لأنه ليست

هناك حاجة الى حشد الأسلحة النووية فسي جنوب المحيط الهادئ .
 بل ، ان العكس هو الصحيح .
 ان الموقف الذي اتخذناه يتسق تماما وعضوية نيوزيلندا النشطة في المجموعة الغربية . ونحن نرى أن مشاركتنا في هذه المجموعة ، مشاركتنا مع أصدقائنا وجيراننا فسي جنوب المحيط الهادئ ، وتأييدنا لهذه المنظمة العالمية ، بمثابة دعم تراكمي لنسيج السلم في ذلك الجزء من العالم .
 ومن الناحية العملية ، فان أثار إعادة تقييم مصالحنا ، وهو الأمر الذي قمنا به ، سوف يمثل تركيزا جديدا لجهود نيوزيلندا في العنققة المحيطة بنا . ويعني ذلك أن تتوسع نيوزيلندا في أنشطتها السياسية والاقتصادية والدفاعية في منطقة جنوب المحيط الهادئ وأن تؤكد على أن تضطلع هذه المنطقة بدور نشط على نحو متزايد . ويوفر هذا النهج الاقليمي الجديد والقوى الأساس لاقامة علاقة مستمرة وسليمة ومستقرة مع استراليا والولايات المتحدة تقوم على أساس تحديد مصالح نيوزيلندا وسياسة الاعتماد على الذات بصورة واضحة .
 ان أحداث السنوات الأخيرة لتدفع المرء الى التساؤل ما اذا كانت ككرة ترديد المثل الواردة في ميثاق الأمم المتحدة لوال الأربعين سنة الماضية قد أضفى عليها قدرا من الاعتبار - بل اللامبالاة التامة - وهو أمر ينبغي أن نحذره تماما في الفترة المقبلة . وحتى تلك الدول التي انبثقت منها الثورات الوطنية العظمى التي ألهمت ميثاق عصبة الأمم وميثاقنا - لم تعترف الا بشكل سلبي من الناحية العملية ، بالاثار الكاملة لوجود الدول الحديثة الاستقلال والحقوق الديمقراطية التي يحق لهذه الدول تماما أن تحصل عليها وأن تحميها .
 وآمل ألا تكون منطقتنا في المحيط معرضة لهذه الأمور ، ولا ينبغي أن تكون كذلك ، فهي منظمة بأساليب اقليمية لكي تؤكد صوتها المتميز على الصعيد الدولي .

وهنا ، يمكن أن ينسب الى الأمم المتحدة الفضل في المساعدة على خلق تيسار انهاء الاستعمار مما أدى الى تغيير الخريطة السياسية في المحيط الهادئ تماما . وفي عام ١٩٤٥ ، لم يكن هناك دولة جزرية مستقلة . وفي عام ١٩٨٥ ، وصلت الى ١٢ دولة جزرية مستقلة . لقد قامت قيادة الأمم المتحدة بدور فعال في تحقيق تقرير المصير بالوسائل السلمية . وقد وفر الميثاق وكذلك اعلان ١٩٦٠ لانهاء الاستعمار المنارات الطمأنينة للملاحين الذين ساروا على الطريق نحو الاستقلال ، وأشرفت لجنة الأربعة والعشرين الخاصة على هذا التقدم ، ولا تزال تفعل ذلك . وسوف يسعد نيوزيلندا أن تستقبل بعثة من اللجنة في العام المقبل لزيارة آخر المناطق الباقية عبر البحار والتي لا تزال نيوزيلندا مسؤولة عنها - وهي جزيرة توكيلاو .

ان عملية انهاء الاستعمار في جنوب المحيط الهادئ لم تكتمل بعد . ففي ميكرونيزيا الى الشمال ، أثمرت المفاوضات المطولة التي جرت لسنوات طويلة مع الولايات المتحدة عن اتفاقات للارتباط الحر تحظى بتأييد الشعوب المعنية في الاقليم الخاضع للوصاية . اننا نعتقد أنه ينبغي عدم اجراء أى تغييرات منفردة الآن على التعريف المتفق عليه للعلاقة بين الولايات المتحدة وجزر مارشال في المستقبل ، وولايات ميكرونيزيا المتحدة . ومع ذلك ، فاننا نتطلع الى انهاء اتفاق الوصاية في وقت قريب ونؤيد ذلك فيما يتعلق بتلك الأجزاء من الاقليم الخاضع للوصاية ، وذلك بما يتفق مع الرغبات التي أعربت عنها شعوبها . ونتطلع أيضا الى الترحيب بالولايات المتحدة لميكرونيزيا وجزر مارشال وكذلك بالا وفي عضوية محفل جنوب المحيط الهادئ قبل انقضاء فترة طويلة .

والى الجنوب ، ترقب المناقاة بقلق المضاعف التي يواجهها شعب كاليد ونيو الجديدة في بناء توافق للآراء من أجل حصول ذلك البلد على الاستقلال . ولا بد من أعمال حقوق شعب الكنك الأصلي وتحقيق تطلعاته في سياق مجتمع متعدد الأعراق فسي كاليد ونيو الجديدة . ونحن نأسف للعنف والخسائر في الأرواح التي حدثت خلال العلام الماضي . وتؤيد نيوزيلندا الخطة الحالية التي ترمي الى اقامة مجالس اقليمية ومجلس نيابي لذلك البلد ، والتي يترتب على تطبيقها اجراء استفتاء على تقرير المصير قبسلسل

نهاية عام ١٩٨٧ . ونرحب باعتراف فرنسا الدولة القائمة بالادارة ، بأن الاستقلال هـسـو النتيجة المنطقية لهذه العملية . وسوف يتحتم أن نضمن أن الخطوات التي تم تحديدها قد التزم بها . لقد أصيب شعب الكنك بخيبة الأمل كثيرا جدا في الماضي . ولن يمكن تجنب مزيد من العنف والتصديع الا باتباع طريق قصير يمكن التنبؤ به في اتجاه الاستقلال . لقد أشرت من قبل الى أن التحرر السياسي لبلدان جنوب المحيط الهسـادئ والتأكيد على كلمتها الأخيرة في تقرير مصيرها قد أدى بها الى أن تدرك بسرعة رغبتها في التعاون المتبادل فيما بينها . ان الاستقلال السياسي في المحيط الهادئ ، كما هو الحال في أماكن أخرى ، لا يقترن تلقائيا بتقرير المصير الاقتصادي ، ولكن هـسـذه البلدان عززت ، بعطها معا ، صوت المنطقة في المحافل الدولية . ويمكن أن يساعده ذلك في حل بعض المشكلات العسيرة الناجمة عن صغر الدولة وعزلتها وندرة موارد هـسـا . فالدول الجزرية تعتمد اعتمادا كبيرا على المساعدات الخارجية . ويؤثر السعر الدولي لجوز الهند المجفف والسكر بصورة عميقة على الحياة اليومية لهذا الشعب . وقد بذلت بعض الجهود الإقليمية الهامة تحت اشراف محفل جنوب المحيط الهادئ لتحسين الوصول الى أسواق التجارة والملاحة والاتصالات السلكية واللاسلكية والتعرف على الموارد المعدنية البحرية وموارد صيد الأسماك والسيطرة عليها .

لقد كانت الأمم التي تمارس صيد الاسماك في مياه بعيدة اقل احتراماً للموارد الرئيسية لهذه المنطقة في الماضي . ان هذا الموقف يتحسن الى حد كبير نتيجة لتماسك أمم محفل المحيط الهادئ ، وتجرى الآن مفاوضات هامة متعددة الأطراف مع الولايات المتحدة لاسواق معاهدة لتنظيم صيد الأسماك . ان البرامج الناجح لهذه المعاهدة سيجعل من الممكن السيطرة على أنشطة الصيد في اطار المنطقة الاقتصادية الخالصة البالغة ٢٠٠ ميلاً والخاصة بكل بلد من بلدان المحيط الهادئ ، التي توقع على تلك المعاهدة ، مما سيقتضي على احد مجالات الخلافات الخطيرة . وتتطلع نيوزيلندا الى الأمم المتحدة والهيئات الدولية الاخرى كيما تواصل المساعدة في التغلب على مشاكل الأمن الاقتصادي للدول الجزيرية الصغيرة جداً ، دعماً لجهود المنطقة ذاتها في هذا السبيل .

وهناك قضية تتوحد بشأنها بلدان جنوب المحيط الهادئ ، ألا وهي قضية التمييز العنصري . فنحن جميعاً لدينا مجتمعات متعددة الاعراق ؛ ونحن جميعاً ملتزمون بعمل الاتساق العرقي اساساً لبناء الأمة في بلادنا . ويتبع ذلك اننا جميعاً نعارض معارضة كاملة التمييز العنصري المنهجي الذي يمارس في جنوب افريقيا باسم الابرتهايد او الفصل العنصري . ومنذ تولت حكومتي السلطة في العام الماضي ، اوضحنا التزامنا بهذه القضية . لقد اغلقت سلطات جنوب افريقيا قنصليتها في ويلينغتون ، كما ان الجولة المقترحة لفرينكو الرغبي من جنوب افريقيا قد الفيت . ويشعر كل ابنا نيوزيلندا بالرعب لتسيطر العنصر المستفحل الذي يهدد جنوب افريقيا ، ولا بد من اقنطع حكومة جنوب افريقيا بالقيام بالقيام بالاصلاحت اللازمة قبل ان يفوت الأوان . ولا بد لها ان تدرك انها لا تستطيع ان تبقي على الفصل العنصرى بالقوة . وينبغي لها ان تتحدث بدون شروط مع زعماء الأغلبية السوداء . ويتعين عليها ان تفعل فكرة ان المشاركة العرقية هي الأمل الوحيد لمستقبل ذلك البلد المعذب . ولا بد لنا جميعاً من بذل كل ما نستطيع بطريقتنا متضافرة لتحقيق هذه النتيجة . وقد بلغت اتصالات نيوزيلندا مع جنوب افريقيا ، سواء كانت اقتصادية او غير ذلك ، الى حدها الأدنى . ولست بحاجة لان اقول اننا سوف نعتل بسرعة لاية عقوبات اضافية يفرضها المجتمع الدولي .

لقد ركزت على القضايا العظيمة التي تهم منطقتنا من المحيط الهادئ، لان الحلول العملية لهذه القضايا تكمن عناصرها في تحقيق التنمية السلمية والمستقرة والمستقرة فسي جنوب المحيط الهادئ. ونحن ندرك الأبعاد الأكبر لكل هذه المشاكل، وخاصة التوترات التي تعوق امكانية تحقيق نزع سلاح حقيقي في عصرنا.

ان ما قلته آنفا يعني ضمنا ان الجزء الذي نعيش فيه من العالم غير راضى بأى حال عن المعدل الذي تسير به عملية نزع السلاح الشامل، او عن فشل الدول النووية في الوصول الى اتفاق للحد من ترساناتها النووية.

وفي هذه الجمعية العامة، اعربت حكومتي في العام الحاضري عن ايمان شعبي نيوزيلندا - كشأن الشعوب في كل مكان - بأن الأسلحة النووية تعرض للفناء ولأنك الذي ينسب يقال انها تحميمهم، وان كل تطور جديد في التساح النووي يفتح آفاقا جديدة اكثر ازعاجا واثارة للقتل عما سبق. فهناك بالفعل اسلحة نووية اكثر مما يكفي لتدميرنا جميعا مرات عديدة. ومع ذلك فان عددها يستمر في الزيادة. ان هذا المأزق يعترف به العالم اجمع. ان تحديد انتشار الأسلحة النووية والقضاء عليها بالكامل في النهاية هي اهداف بالغة الأهمية ويبدو ان الفرق بين اولئك الذين يملكونها والذين لا يملكونها يتمثل في مدى الشعور بالحاج الحالة. ولا بد للدول الصغيرة مثل بلدي من ان تتطلع الى الأمم المتحدة لكي تعبر عن تلك القناعة المؤلمة، التي اعربت عنها مؤخرا الأغلبية العظمى من البلدان التي اجتمعت في مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي عقد مؤخرا في جنيف.

ومنذ عام مضى، وافق الاتحاد السوفياتي على ان يبحث العرض الذي قدمته الولايات المتحدة لاستئناف المفاوضات الثنائية للحد من الأسلحة، بغية الوصول الى القضاة الكامل على الأسلحة النووية في كل مكان. وقد رحبت حكومتي ترحيبا كبيرا بذلك التحرك. ان القضايا معقدة. ونحن نعرف جيدا انه لن تكون هناك حلول سهلة او سريعة بالضرورة. بيد ان الحلول لا تستعصى على مهارات المتفاوضين اذا ما توفرت الارادة السياسية. ان نيوزيلندا تطالب الطرفين المتفاوضين بأن يتابعا مهمتهما بحسن نية

وبأسرع ما يمكن . فلقد مضى زمن اللغ والدوران حول جدول الأعمال او تقديم مقترحات تربي الى صرف الأنظار لتضييع الوقت ولغرض الدعاية .

وسوف ننظر بقلق عميق الى اي احتمال لا اعتداد التنافس بين الدول الكبرى التي بيئة اخرى ، الا وهي الفضاء الخارجي الا اننا لا نقبل الا يكون هناك ان تقدم في المحادثات الخاصة بالأسلحة الاستراتيجية والقوات النووية المتوسطة المدى ما دام الاتفاق بشأن الفضاء الخارجي منعدما . فالمحادثات لا ينبغي ان تبنى رهينة بهذه الطريقة .

ويتوقف الكثير على الاجتماع الذي سيتم قريباً بين الرئيس ريفان والأمين العام غورباتشيف . ويحدونا وطيد الأمل في التوصل الى نتيجة ناجحة لذلك الاجتماع . ونحن لا نقلل للمحظة واحدة من شأن تعقد القضايا التي لا بد ان يعالجها الزعيمان . ولكننا نحثهما على وضع اطار لتعاون جديد يمكن ان تستمد منه المفاوضات في جنيف قوة الدفع الضرورية للوصول الى اتفاقات لوقف سباق التسلح .

وينبغي في نفس الوقت ان تستمر جهود المجتمع الدولي الرامية الى التوصل الى اتفاقات دولية جادة لتحديد الأسلحة . ان مؤتمر نزع السلاح يتناول كثيراً من القضايا الهامة . وليست هناك مهمة أصعب من وضع ضوابط للثانوي الدولي يعتمد عليها . الا ان التقدم في مؤتمر نزع السلاح يتسم بالبطء في أفضل الاحوال . ونحن نحث المؤتمر على ان يعطي قدماً في مهمته بالتزام وتصميم .

ان هذه الجمعية تنظر في الكثير من مقترحات نزع السلاح وتحديد الأسلحة فسي خلال مداولاها . ويوصي الكثير من هذه المقترحات بما هو عملي وقابل للتنفيذ . والبعض منها مجرد تعبير عن الانقسامات الايدولوجية .

ومن اهم المقترحات المطروحة امام هذه الجمعية مرة اخرى مشروع القرار الذي تشارك في تقديمه نيوزيلندا واستراليا ، والذي يحث على ابرام حظر شامل على التجارب . وفي رأى معظم الدول ان الحظر الشامل على التجارب ، الذي يحظر كل التجارب في كل البيئات بشكل دائم ، يمثل اهم خطوة عملية وفورية يمكن ان تتخذ لوقف سباق التسلح ثم عكس مساره . ومن شأن مثل هذه الاتفاقية اذا كانت متوازنة وعملية ويمكن التحقق منها ان تشمل

قيدا رئيسيا على انتشار الأسلحة النووية. كما انها ستفيد استحداث انواع جديدة من الأسلحة دون ان تقوض التوازنات الاستراتيجية القائمة. وسوف تمنع التنافس الفريرزي بين الدول النووية.

لقد كان يتم التوصل الى اتفاق لحظر شامل على التجارب في مناسبتين في اوائل الستينات وفي اواخر السبعينات، ولكننا شعرنا بخيبة امل من النكسات التي منعت الوصول الى مثل هذا الحظر. وسوف يتلمس وفد بلادى مرة اخرى السبل التي تؤدى الى تشجيع هذا العمل والتعجيل به.

اننا نحتفل بالذكرى السنوية الأربعين لانشاء الأمم المتحدة، ولم يتحقق بمرور الوقت ارتياح عالمي ازاء هذه المنظمة. وقد نجمت بعض الانتقادات التي وجهت اليها عن الآمال او التوقعات غير الواقعية والمغالى فيها. وكما ذكرنا الأمين العام في تقريره السنوى الاخير، فان الأمم المتحدة ليست دولة عظمى. وهي لا تستطيع ان تفعل اكثر مما يسمح لها اعضاؤها به. لقد منعت سياسات الدول الاعضاء المنظمة حتى الان من ممارسة بعض السلطات التي اعطاها لها الميثاق. كما منعتها من تحقيق بعض مقاصدها الاساسية. وهذه كلها حقائق.

ومن الحقائق أيضا ان الميثاق لا يزال الأساس الوحيد المقبول عالميا للنظام الدولي . فالمبادئ الواردة فيه معترف بها عموما اليوم ، كما كان معترفا بها منذ ٤٠ عاما ، باعتبارها أساسية للسلام العالمي . وهذه المبادئ هي أسس النظام الدولي الذي نعيش في ظلّه جميعا ، وهو نظام ، رغم كل النواقص التي فيه ، يعطي البلدان والشعوب فدرا من الحرية اكبر مما اتيح لها من قبل على الاطلاق . والامم المتحدة اليوم هي منارة الأمل لكل الأمم الصغيرة . فهي صوتها الديمقراطي الذي تعبر من خلاله عن مخاوفها وطموحاتها . ان الوظيفة الأساسية لهذه المنظمة هي رفع مبادئ الميثاق . ولعل اهم هذه المبادئ هو الجدل القائل بأن " يمتنع الاعضاء جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة او استعمالها " . واننا ان نعين جميعا في ظل التهديد بالفناء النووي ، فان لنا مصلحة مشتركة قوية ، كما كان الحال دائما ، في تأييد الأمم المتحدة ومساعدتها على تحقيق مقصدها هذا ، وهو اصعب مقاصدها مثلا ولكنه اهمها .

السيد بابولياس (اليونان) (تكلم باليونانية، وقدم الوفد نصا بالانكليزية) :

اسمحوا لي بادئ ذي بدء ، أن اتقدم الى السفير دى بينيس سفير اسبانيا بأحر التهانى بمناسبة انتخابه رئيسا للجمعية العامة . ان حكومة اليونان تشعر باغتياب لا نتخابه ، ان ترى فيه ممثل بلد تربطه باليونان علاقات صداقة تقليدية ، فالبلدان جاران على البحر الأبيض المتوسط . علاوة على ذلك ، نرحب بانتخاب شخصية لها خبرة طويلة في الأمم المتحدة ، وتتحلى بمهارات دبلوماسية كبيرة وبراعة فطرية . فهذه الصفات تضمن النجاح في مهمته . وأود أيضا ان اتقدم بالتهنئة لرئيس الدورة السابقة ، السفير لوساكا ، للطريقة الناجحة التي اتم فيها مهمته الصعبة .

ويتعين علي ان اشير في هذه المرحلة الى العمل المعقد والمضني الذي قام به الأمين العام ، والى تفانيه في مهمته . وبالرغم من العقبات التي يواجهها ، فانه لا يذخر جهدا لخدمة قضية السلم ، ولضمان سير العمل في منظمنا على افضل وجه ممكن .

ان افكارنا الان تتجه نحو شعب المكسيك الذي عانى معاناة كبيرة من الزلزال الذي اصاب ذلك البلد . وكدليل مبشر بالأمل على التضامن الدولي ، اعلن المجتمع الدولي انسه

على استعداد لمساعدة المكسيك حكومة وشعبا في هذه المرحلة الصعبة . وسوف تقدم بلادى المعونة بقدر امكانياتها .

ان الأمم المتحدة - اى نحن جميعا - نحتفل بالذكرى الأربعين لانشاء منظماتنا . وسوف يلحق السيد بابانديرو، رئيس وزراء جمهورية اليونان ، على الجمعية العامة بـعـد اسابيع قليلة آراء اليونان بشأن مستقبل المنظمة . ومع ذلك ، اود الان ان اشير الى ان الأمم المتحدة تشكل محفلا دوليا بالغ الأهمية . وذلك لا يرجع فقط الى المشاركة الواسعة من المنظمة او الى سمعتها ، ولكن لان الأمم المتحدة اساسا توفر آليات يمكن ان تساعد فضيحة السلم ، شرط ان تتوافر الارادة السياسية للدول . ومع ذلك لا ينبغي لنا ان نغفل من أهمية منظماتنا كمحفل يمكن لنا فيه ان نجتمع وان نتبادل الآراء والأفكار .

ولهذه الأسباب مجتمعة ، ايدت اليونان دائما مبدأ الطابع العالمي للمنظمة . ونحن نأمل ان العقبات التي ما زالت تعوق عددا صغيرا للغاية من الدول نيله عضوية الأمم المتحدة سوف يتم ازالتها مما يسمح بالتوصل الى الطابع العالمي بشكل كامل .

ومع ذلك ، وما يدعو للأسف فعلا ، انه بعد أربعين عاما من انشاء الأمم المتحدة ، ثمة بعض من مبادئها الأساسية لا ينفذ على الاطلاق . فالأمم المتحدة اضطرت في مناسبات عديدة ان تقف موقف المراقب غير الفعّال بينما ينتهك ميثاقها . وعندما تتدخل لفض الصراعات المسلحة يأتي تدخلها متأخرا ، وتركز على المظاهر الخارجية بدلا من الأسباب الحقيقية . وعلينا بالتالي ، ان نحدد الوسائل التي تسمح لمجلس الأمن بتناول الصراعات منذ بدايتها ، ووضع السبل التي تضمن تنفيذ قرارات المجلس .

ومع ذلك ، لا ينبغي ان نلام الأمم المتحدة وحدها لعدم نجاحها ، خلال السنوات الأربعين من وجودها ، في منع الأزمات والحروب وازالة الدماء . فذلك يرجع الى ان المنظمة تقوم اساسا على الارادة السياسية لاجتماعها ، وان فعاليتها تعتمد في الدرجة الاولى على اتجاهاتهم السياسية ، خاصة اتجاهات الدول الكبرى . ولهذا السبب ، فان اليونان ، مثلها مثل بقية البلدان الاخرى ، ولا سيما البلدان الصغيرة ، تتطلع الى الاجتماع المرتقب بين الرئيس ريفان والأمين العام غورباتشيف ، وتعرب عن أملها بأن يحق هذا الاجتماع نتائج

ايجابية - ان الصراحة تقتضي ان نقول ان سياسات الدولتين العظميين ، وكذلك العلاقات التي تربط بينهما ، لها اثرها الحاسم على مسائل الأمن الدولي . ونحن نأمل مخلصين بأن يسود الاحساس بالمسؤولية الدولية العالية في الاجتماع المرتقب ، لان عددا من المسائل الهامة تعتمد على نتيجته .

ان السيد بوجس ، وزير خارجية لكسمبرغ ورئيس مجلس وزراء الاتحاد الاوروبي ، واليونان عضو في الاتحاد ، قد طرح آراء الاتحاد بشأن عدد من المشكلات الدولية . ومع ذلك ، اود ان اشير الى بعض بنود جدول الأعمال ، مركزا على موقف اليونان تجاهها . لسوء الطالع ، ما زال جدول اعمال هذا العام يركز على بنود مثل الأمن الدولي والمسألة ذات العلاقة به وهي مسألة نزع السلاح ، والبند الكبير المتعلق بحقوق الانسان ، ومسألة التباينات الاقتصادية الدولية وانتهاكات الاحكام الاساسية للميثاق في شكل انتهاكات لسيادة الدول المختلفة . ان ذلك يقدم لنا صورة مؤسفة ومروعة لشؤون العالم . فهل من الممكن تحقيق بعض التقدم مهما كان متواضعا ، بشأن هذه المسائل خلال الدورة الحالية للجمعية العامة ؟ وكما قلت ، الجواب على هذا السؤال يعتمد الى حد كبير على ارادة اعضاء منظمنا .

اما فيما يتعلق بالبنود الرئيسية المدرجة على جدول اعمال الجمعية العامة ، اود ان ابدأ بتحديد المواقف الأساسية لحكومة اليونان ازاء مسألتني الأمن وسباق التسلح . ان اليونان متمسكة تمسكا قويا بالمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة ومثلها ، وتؤيد النسوية السلمية للنزاعات ، ان انها مفتنعة بأن الأمن لا يمكن المحافظة عليه نسي مناخ يتصف باللجوء الى القوة ، والتدخلات العسكرية ، واعمال العدوان والاحتلال للأقاليم من قبل قوات اجنبية .

ان الأمن ونزع السلاح مسألتان مترابطتان ترابطا وثيقا . وبالتالي ، فان تعزيز الأمن الدولي لا يمكن تحقيقه من خلال زيادة التسلح .

وان انشاء مناخ من الثقة المتبادلة في العلاقات بين الدول هو وحده الذي يمكنه ان يؤدي الى حل مشكلات الأمن الدولي .
ونحن نعتبر انه من الضروري ان نعزز آليات نزع السلاح ، فضلا عن تعزيز جميع جهود الأمم المتحدة الرامية الى صون السلم وتفادي مخاطر الكارثة النووية .
ان اليونان تؤيد التخفيض المتبادل التدريجي للأسلحة النووية من جانب كل من الشرق والغرب الى ادنى حدود ممكنة ، وهي من الشرق والغرب الى ادنى حدود ممكنة ، وهي تؤيد جميع الجهود الضرورية لتحقيق هذا الهدف ، مثل استخدام الوسائل الفعالة للتحقق .

ونحن نعارض تماما انتشار الاسلحة النووية . كما أن ادخال هذه الأسلحة الى الفضاء الخارجي من شأنه أن يفضي الى توترات خطيرة يمكن أن تترتب عليها عواقب وخيمة .

ان اليونان تعتقد أهمية خاصة على الحد من الأسلحة التقليدية ليس فقط لأن تكديسها يخلف آثارا اقتصادية على شعوب العالم بل وايضا لأن وجود ترسانات ضخمة من تلك الاسلحة من شأنه أن يؤدي الى نزاعات محلية وربما الى مواجهة نووية . ونحن نشعر بقلق عميق ازاء انتشار واستخدام الأسلحة الكيميائية انتهاكها كالتزامات الدولية ولهذا السبب نحن مقتنعون بأن فرض حظر شامل على انتاج واستخدام هذه الاسلحة فضلا عن تدمير المخزون الاحتياطي القائم يعد من أهم القضايا التي نواجهها .

وتجدر الاشارة في هذا الصدد الى مدى أهمية نزع السلاح بالنسبة للنمو الاقتصادي لا سيما في أقل البلدان نموا .

وبوصفنا بلدا صغيرا يتمسك تماما بقضية السلم ليس فقط لأهميتها وانما ايضا انطلاقا من تقاليدنا الثقافية العريقة ، فان اليونان لا تراودها أية أوهام بشأن قدرتها على التأثير على التطورات الدولية بطريقة حاسمة ، بيد أن الحكومة اليونانية ترى أن قضية السلم تكتسي أهمية بالغة بالنسبة للمجتمع العالمي بأسره ومن ثم يمكن للبلدان الصغيرة أن تسهم فيها من خلال علاقاتها الثنائية وعن طريق سياساتها العامة .

وبهذه الروح من المسؤولية الجماعية حيال السلم الدولي ، تبذل اليونان قصارى جهدها للاسهام في تحقيق الانفراج على المستوى المحلي أو على نطاق أوسع . وفي هذا الاطار وجه السيد اندرياس باهاندريو رئيس وزراء اليونان هو ورئيسا دول وحكومات الأرجنتين والمكسيك وجمهورية تنزانيا المتحدة والهند والسويد ندا " يطلق عليه " مبادرة الستة " ويدعو الى تجميد تجارب الاسلحة النووية وانتاجها واستحداثها وتطويرها والى اتخاذ تدابير مماثلة في ميدان أسلحة الفضاء .

وبنفس الروح تعمل الحكومة اليونانية على تنشيط العلاقات الثنائية في الوقت الذي تولي فيه عناية خاصة للحالة في البلقان وهي منطقة كانت تعتبر منذ عدة عقود برميل البارود المتفجر في أوروبا . ولذا فإننا نعمل على تشجيع الاقتراح الخاص بتحويل البلقان الى منطقة خالية من الاسلحة النووية . بيد أن هذه الجهود لم تسفر بعد عن نتائج ملموسة ومع ذلك اتخذت خطوات ايجابية في اتجاه التعاون المتعدد الاطراف بشأن المسائل الأمنية وفي مجال العلاقات الثنائية بلغت اليونان مستوى مرموقا من التعاون مع معظم جيرانها .

وفي هذا السياق تتابع اليونان عن كثب التطورات في منطقة البحر المتوسط فهذا البحر لا يقتصر فحسب على شبه جزيرة البلقان رسائر أوروبا الجنوبية ولكنه يربط أيضا ثلاث قارات . ومن ثم فان ردود الفعل الصادرة من مختلف مواطن الأزمات في المنطقة تنعكس مباشرة على البحر المتوسط ، ولهذا الأسباب تؤيد حكومة بلادي تماما أي جهد من شأنه أن يفضي الى تدعيم السلم وتوسيع نطاق التعاون وتحقيق تنمية لا يعوقها عائق لكل شعوب منطقة البحر المتوسط وهكذا قد يصبح البحر المتوسط في يوم ما بحر سلم وليس منطقة للمواجهة العسكرية .

ان بلادي تمشيا مع سياستها العامة المؤيدة للسلم والانفراج دعمت دوما عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا باعتبارها وسيلة للابقاء على الحوار بين الشرق والغرب ونود أن نعرب مرة أخرى عن أملنا في امكانية التغلب على الخلاقات القائمة كي يتسني لمؤتمر ستوكهولم أن يحقق أهدافه في الوقت المناسب .

وأود أن أشير - في السياق العام للسلم والأمن الدوليين - الى ظاهرة أخرى صدمت في السنوات الاخيرة المجتمع الدولي مرارا ألا وهي الأعمال الارهابية المختلفة . والحكومة اليونانية تدين هذه الأعمال اداة قاطعة ومطلقة .

وثمة مسألة أخرى تشغل حكومة بلادي ألا وهي حماية حقوق الانسان أي الحريات المدنية والسياسية الراسخة والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية . ونحن نلاحظ

بارتياح بالغ أن الأمم المتحدة تواصل جهودها في هذا الميدان دون أن تصاب بالاحباط من جراء ما يعترضها من عقبات وما تتعرض له حقوق الانسان في جميع انحاء العالم من انتهاكات صارخة ، وفي الدورة الماضية أيدت الجمعية العامة بتوافق الآراء الاتفاقية الدولية المناهضة للتعذيب ، ونحن نأمل أن تحترم هذه الاتفاقية على النطاق العالمي .

لقد أصبحت اليونان - بما سنته مؤخرا من قوانين خاصة تصنف التعذيب على انه عمل اجرامي - رائدة في مجال المحاولات الرامية الى القضاء على جميع أشكال التعذيب ، كما تقدمت اليونان الى المجلس الاوروبي باقتراح يدعو الدول الأعضاء الى اعتماد تشريع مماثل بشأن التعذيب .

ان مؤتمر نيروبي العالمي لعام ١٩٨٥ الذي عقد ايدانا بانتهاء عقد الأمم المتحدة للمرأة حدد العقبات التي اعترضت تنفيذ أهداف العقد مثلما حدد ما تم انجازه من هذه الأهداف . واعتمد استراتيجيات جديدة للفترة المتبقية من هذا القرن تستهدف تحسين حالة المرأة وادماجها في كافة جوانب التنمية .

وترى الحكومة اليونانية ان العقد وان كان قد أسهم اسهاما كبيرا في احداث وعي عالمي بمشاكل المرأة وفي تحقيق قدر أكبر من التفهم لاحتياجاتها ، فان التحدي ما زال قائما ، حيث أننا ما زلنا نواجه المسألة المتعلقة بكيفية تكثيف جهودنا الرامية الى اعتماد تدابير ملموسة للقضاء تماما على التمييز القائم على الجنس على الأصعدة الوطنية والاقليمية والدولية .

ومن ثم فاننا نأمل في أن تستمر في الجمعية العامة روح التوافق التي سادت في نيروبي بغية اعتماد الاستراتيجيات المستقبلية بتوافق الآراء واعتماد تدابير ملموسة لتنفيذ منجزات المؤتمر .

وتشعر الحكومة اليونانية بقلق بالغ حيال مشكلة التفاوت الاقتصادي الدولي وفيما يتعلق بهلان العالم الثالث تعد ديونها الخارجية المفرطة عاملا سلبيًا رئيسيًا يعوق جهودها الرامية الى تحقيق التنمية . ذلك أن جانبًا كبيرًا من مواردها العالية

ينفق على خدمة دينها الخارجي بدلاً من أن يوجه إلى انجاز الاهداف الانمائية ونحن نرى أن اتباع نهج طويلة الأجل هو أنسب طريقة للتصدى لهذه المشكلة . كما ان الركود الذى أصاب الحوار بين الشمال والجنوب يبعث على الانزعاج . ونحن نعتقد انه ينبغي ألا يدخر أى جهد في سبيل تذليل الصعوبات القائمة . واليونان تؤيد تأييداً راسخاً الجهود الرامية إلى تعزيز التضامن الدولي بغية تطوير الاقتصاد الدولي على نحو أكثر توازناً .

ان الجفاف الذى لم يسبق له مثيل والمجاعات المترتبة عليه والتي اجتاحت خلال العام الماضى بوجه خاص معظم القارة الافريقية كلها عوامل أدت إلى تفاقم حدة الازمة الاقتصادية والمشكلة المأساوية المتمثلة في وجود ما يقرب من ٥ ملايين لاجئ من القارة ورغم التحسن النسبي الذى طرأ هذا العام في بعض المناطق مازال التصحر يواصل زحفه السريع على مناطق شاسعة ومازالت المجاعة قائمة وانه لعمري يبعث على الاغتراب ان نرى المجتمع الدولي يتخذ تدابير فعالة لدرء كوارث أكبر*.

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد غاوتشي (مالطة)

ولسوء الحظ، فإن تلك الجهود جميعا ليست سوى انصاف حلول . لقد حدثت مثل تلك الكوارث في الماضي وسوف تحدث مرة أخرى . والحل الوحيد هو دعم الهياكل الهشة لاقتصادات البلدان الافريقية عن طريق اصلاحات هيكلية طويلة المدى ، وكذلك تعزيز فعالية المنظومة التي تستهدف مواجهة أزمة المجاعة والكوارث الطبيعية . وحقيقة انه في عصرنا ، عصر التبريد والوفرة ، لاتزال هناك شعوب محرومة من أبسط حقوق الانسان وهو الحق في الحياة ، وذلك عار لحضارتنا . وقامت الحكومة اليونانية ، في نطاق قدراتها بالعمل للمساعدة في اغاثة الشعوب المنكوبة في أفريقيا وستواصل ذلك طالما دعست الحاجة الي ذلك .

وخلال العام الماضي لم تظهر لدينا أية بادرة على توافر الحلول للمشاكل العديدة التي تواجه الأمم المتحدة . وفي الواقع تعرض البعض منها للتدهور ، وخاصة الحالة في جنوب أفريقيا .

وخلال الأيام القليلة الماضية ، أصيب المجتمع الدولي بصدمة نتيجة للتطورات الحاصلة في جنوب أفريقيا . ان التدهور الخطير في مجال الصدمات الدموية في جنوب افريقيا ، وبصفة خاصة في العام الماضي ، والتي بلغت ذروتها في اعلان حالة الطوارئ الجزئية ، يتطلب بصورة عاجلة اتخاذ تدابير فورية وعملية وملموسة من قبل حكومة جنوب أفريقيا . وهناك ضرورة حتمية الآن للقيام بحوار حقيقي بين حكومة جنوب افريقيا والممثلين الحقيقيين للسكان غير البيض في ذلك البلد ، ويستهدف هذا الحوار القضاء بصورة سلمية على نظام الفصل العنصرى غير المقبول . وكما هو متوقع ، فقد أدى اصرار حكومة بريتوريا على الابقاء على النظام اللاانسانى للفصل العنصرى الى اثاره الموقف العالمى . لقد أدانت اليونان مرارا وتكرارا وبأشد العبارات قوة ذلك النظام البغيض . اننا نرفض أى محاولة تقوم بها حكومة جنوب افريقيا لتجزئة الأغلبية غير البيضاء ، سواء عن طريق منسح حقوق ما اسمته بصورة انتقائية لمجموعات من السكان أو من خلال مواصلة سياسة الأوطان التي تتبعها .

وفي العام الماضي ، أعربنا عن أملنا في أن تسهم الاتفاقات المبرمة بين جنوب افريقيا والدول المجاورة لها في تطبيع الحالة في المنطقة . ولسوء الحظ ، فإن الأمل في اسهام تلك الاتفاقات في توفير مناخ للحوار وقرار السلم والانفراج في المنطقة لم يتحقق وخلال العام الماضي واصلت جنوب افريقيا سياستها القائمة على زعزعة الاستقرار في الدول المجاورة ، وخاصة انغولا وموزامبيق ، وهي سياسة أدانها مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأكمله . وينبغي تقديم المساعدة الدولية الكاملة لدول خط المواجهة حتى يمكنها الحفاظ على سيادتها وسلامتها الإقليمية ، وتعزيز تنميتها الاقتصادية والاجتماعية التي تتعرض حاليا للخطر .

ويشكل رفض جنوب افريقيا المستمر لمنح الاستقلال الفعلي لناميبيا تعديا غير مقبول على ارادة المجتمع الدولي . وحكومة اليونان على اقتناع راسخ بأن مسألة ناميبيا لن تحل الا عن طريق التنفيذ الفوري وغير المشروط والكامل لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ويرجع تاريخ مشكلة الشرق الاوسط للسنوات الاولى لمنظمتنا . وقد تبرز أحيانا بأشكال مختلفة . بيد أن جوهر المشكلة يظل دوما على ما هو عليه : وهو كيفية التوصل الى وسيلة لتعايش كل من البلدان العربية واسرائيل في سلام . وموقف حكومتنا بشأن هذه المشكلة واضح وقد عبرنا عنه مرارا وتكرارا : اننا نعتقد أن انسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ هو الشرط الضروري لتحقيق حل عادل ودائم ، وسيكون مفيدا لطرفي الصراع . ونعتقد أن الفلسطينيين شأنهم في ذلك شأن جميع شعوب الارض ، لهم الحق في الممارسة الكاملة لحق تقرير المصير بما في ذلك حقهم في اقامة دولتهم الخاصة بهم . ونعتقد أن لمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني ، دورا أساسيا في الجهود الرامية الى التوصل الى حل للمشكلة ، وهي جهود ينبغي أن تسهم فيها جميع الأطراف المعنية .

وغني عن البيان ، أن حكومتي اذ تؤيد حقوق الشعب الفلسطيني ، تؤيد أيضا حق اسرائيل في العيش داخل حدود آمنة معترف بها دوليا .
وتعلق اليونان أهمية خاصة على أمن سكان الاراضي المحتلة ، الذي انتهكت حقوقهم بصورة متكررة خلال الأعوام الماضية . وفي نزاع الشرق الاوسط ، كما هو الحال في مشكلة قبرص ، فاننا ندين بلا تحفظ جميع الجهود الرامية الى فرض الأمر الواقع . وندين أي شكل من أشكال العنف ضد سكان الاراضي المحتلة .
لقد لاحظنا خلال الشهور الماضية نشاطا متزايدا بشأن مشكلة الشرق الاوسط وقد . يكون الوقت مبكرا للغاية للتكهن عما اذا كانت تلك الجهود ستكون مثمرة . وتراقب الحكومة اليونانية تلك الجهود عن كثب وباهتمام كبير ، وتؤيد أية مبادرة قد تؤدي الى حل عادل وشامل ودائم .

وتشير الحالة في لبنان قلعا عميقا لدينا . ونناشد جميع الأطراف المعنية أن تتوقف عن ذلك الصراع القاتل بين الأخوة ، وتكرس نفسها لتحقيق مهمة المصالحة الصعبة ولإعادة بناء بلدهم . كما ندعو جميع من لديهم نفوذ في لبنان الى بذل كل جهد ممكن حتى تتوقف المواجهة ، ويتمكن لبنان من معالجة مشاكل إعادة البناء موحدا ومستقلا بصفته دولة ذات سيادة تتمتع بسلامتها الاقليمية وتمتد سلطتها المركزية الى أراضي الجمهورية بأكملها .

وتأسف حكومة اليونان أسفا شديدا لاستمرار الحرب بين ايران والعراق . ورغم بعض الانخفاض في العمليات العسكرية ، فان استمرار الحرب يؤدي ، في جملة أمور ، الى خسائر مادية وبشرية فادحة ويمثل تهديدا مستمرا للسلام العالمي . وتعتقد اليونان التي تربطها علاقات صداقة بكلتا الطرفين ، أنه عن طريق المفاوضات المبكرة وحدها يمكن إعادة السلام الى المنطقة . واليونان على استعداد لتقديم مساعيها الحميدة من أجل انهاء الحرب .

وتشعر حكومة اليونان بقلق أيضا ازا" حالتين من التدخل الاجنبي المستمر في آسيا . وأشير هنا الى افغانستان وكمبوتشيا ، وأود أن اؤكد بصورة جلية ، بأنه ينبغي سحب القوات الأجنبية من هذين البلدين في أسرع وقت ممكن ، طبقا لقرارات الأمم المتحدة حتي يمكن للبلدين المذكورين استعادة استقلالهما ووضعهما غير المنحاز . وأود في هذا السياق ، أن اثنى على جهود الأمين العام والامانة العامة عموما . وأود أن أعرب أيضا عن تقديري للجهود التي بذلتها بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بهدف التوصل الى حل لمشكلة كمبوتشيا .

ولاتزال الحالة في امريكا الوسطى مائعة وتدعو الى القلق . ومازلنا على اعتقادنا الراسخ بأن حل مشاكل المنطقة يمكن التوصل اليه عن طريق الوسائل السلمية وحدها مع اتخاذ خطوات هامة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية .

وكما هو معروف، تشترك بلادى رغبة منها في الاسهام في حل هذه المشكلات، مع الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأوروبي في بذل جهد مشترك يرمي الى دعم الحوار مع بلدان أمريكا الوسطى وهو الحوار الذى بدأ العام الماضي في سان خوسيه . ونحن نتطلع باهتمام خاص الى مواصلة الحوار مع هذه البلدان، الذى من المقرر أن يستأنف على مستوى الوزراء في لكسمبرغ في ١١ و ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر المقبل . ونحن نؤيد جهود مجموعة كونتادورا ويحدونا الأمل أن تظهر الأطراف المعنية الارادة السياسية اللازمة لتقود هذه الجهود في أقرب وقت ممكن الى التوقيع على وثيقة كونتادورا المنقحة بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى .

ولا يسعنا سوى أن نعرب عن ارتياحنا العميق ازاء التطورات الأخيرة في بعض بلدان أمريكا الجنوبية . ان يشكل انتقال كثير من بلدان أمريكا الجنوبية من نظام استبدادى الى نظام ديمقراطى قوامه حكومة منتخبة ، أمرا كبيرا الأهمية نرحب به جميعا وفي الوقت نفسه فاننا نود أن نعرب عن أملنا في أن يتسع نطاق عملية تحقيق الديمقراطية هذه لتشمل بلدان أمريكا الجنوبية التي لا تتمتع بعد بالحياة الديمقراطية الحرة ، والتي تجسد شعوبها نفسها ملزمة بالكفاح من أجل تحقيق الديمقراطية .

ولقد تركت لنهاية كلمتي المسألة التي تتسم بالدرجة الأولى من الأهمية بالنسبة لحكومتى ولللهيلينية بصفة عامة . أعني مشكلة قبرص . وسأتوخى الايجاز ، وذلك لأن زميلي وزير خارجية جمهورية قبرص سيشير الى تفاصيل المشكلة وأيضا لأن الحقائق معروفة للجميع بشكل أو بآخر .

لقد انقضى أحد عشر عاما منذ قام الجيش التركي بغزو قبرص وشروع تركيا في تقطيع أوصال الجمهورية عن طريق فرض الأمر الواقع بالاحتلال العسكري لجزء ٣٧ في المائة من أراضيها وتهجير السكان بالقوة . ومنذ ذلك الحين ، حاول الجانب التركي فرض نظام دستورى مفرط التعقيد والتشدد لا من أجل اضافة الطابع الشرعى على التقسيم فحسب بل أيضا لأحكام السيطرة الفعلية على الجمهورية بأسرها . وعلاوة على ذلك تحاول تركيا أن تديم وجود قواتها بذريعة الضمانات التركية .

ولنقل بصراحة ، ان أنقره تريد في الواقع أن تجعل من جمهورية قبرص محمية تركية . لأنه ان كان الأمر لا يتعلق الا بأمن طائفة القبارصة الأتراك كما تدعي تركيا ، فان هذا الأمن يمكن كفالتة عن طريق تقديم ضمانات فعالة وأكيدة من جانب المجتمع الدولي ، على النحو الذي اقترحه مرارا وتكرارا رئيس جمهورية قبرص وأيدته حكومتي . ومنذ أكثر من عام والأمين العام للأمم المتحدة يولي مسألة قبرص اهتماما خاصا ونشأ . وقد أيدت حكومتي منذ البداية ، ولا تزال تؤيد ، الأمين العام في مساعيهم الحميدة التي يقوم بها . وقد أظهرت حكومة جمهورية قبرص حسن النية وقد را كبيرا من المرونة وقد امت من التنازلات ما قد يتجاوز حدود الأمان . بيد أن تركيا تسعى من قبرص الى تحقيق أهدافها الجغرافية السياسية ولذلك فانها لا تزال متعنتة وتطرح مطالب غير مقبولة . وبسبب هذه الأهداف لم يقدر للجهود الرامية الى حل مشكلة قبرص ان تكمل بالنجاح .

وقد أعلنت حكومة اليونان مرارا تأييدها لأي حل عادل للمشكلة تتوافر فيه مقومات الاستمرار لصالح جميع القبارصة من يونانيين وأتراك على حد سواء . وعلاوة على ذلك أعلنت بوضوح أنه من غير المقبول تصور أي حل لا يستتبعه الانسحاب الكامل للقوات الاحتلال التركي من أراضي جمهورية قبرص وقت ابرام الاتفاق .

ويحدونا الأمل الصادق في أن تكمل جهود الأمين العام بالنجاح بحيث يمكن على الأقل التوصل الى حل يضمن السلامة الإقليمية لدولة قبرص ووحدها ، حتى يتمكن الشعب القبرصي بأكمله من العيش وفقا للمبادئ الديمقراطية الراسخة في ظل ظروف من الحرية والعدل والأمن .

وعندما تتخذ الدول موقفا مستقلا ازاء الكتل القائمة ، بعد ذلك اسهاما قيميا في قضية السلم ، نظرا لأنه يوفر عنصر توازن بين وجهات النظر المتعارضة . ولهذا السبب فاني أود أن أعرب مرة أخرى عن تقدير حكومة اليونان العميق للبلدان غير المنحازة وعن الأمل في أن تستمر هذه البلدان في التأثير الايجابي في الوضع الدولي بتعاسك وباحساس رفيع بالمسؤولية الدولية .

وتواصل اليونان ثقتها بالأمم المتحدة على الرغم من أوجه ضعفها المحتملة. وإذا ما حولت الدول الأعضاء المبادئ التي اعتمدها بالاجماع منذ أربعين عاما مضت الى واقع عملي لاستلعمنا أن نأمل في مستقبل أفضل . ويجب أن يظل هدفنا النهائي هو السلم العالمي في ظل الحرية والعدل .

السيد هالفريسون (أيسلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لتسمحوا

لي أن أضم صوتي الى صوت زملائي الذين هنا والرئيس لدى انتخابه . واني لعلى اقتناع بأن قدراته وحكمته المستندة الى خبرته الطويلة كمشارك نشط في عمل المنظمة ستساعده بصورة كبيرة في منصبه الرفيع .

وأود أيضا أن أضم صوتي الى الذين أعربوا عن تعازيهم لحكومة وشعب المكسيك للخسارة الكبيرة والكارثة المروعة التي أصابتها . وترحب أيسلندا باقتراح البرازيل بتقديم مساعدة غوثية دولية عن طريق منظومة الأمم المتحدة .

وان الدورة الاربعين لهي محفل مناسب لتقييم واستعراض منجزات الماضي وكذلك أوجه الفشل والقصور . ونحن نعلم أن هناك كثيرين كانوا ولا يزالون على استعداد لتوجيه النقد الى المنظمة . وكان هذا النقد غير منصف ولا يستند الى أساس في بعض الأحيان ، ولكنه كان للأسف مبررا في أحيان كثيرة . ويعد النقد البناء والايجابي أمرا سليما على الدوام بل وانه مطلوب في الواقع ، ان عن طريق هذا النقد وحده يمكن تحقيق التحسينات .

وفي كلمتي أمام الدورة التاسعة والثلاثين انتقدت ، كما فعل كثيرون غيري ، تنظيم نشاط الجمعية العامة وأساليب عملها وتكرارها الدائم للقرارات ، التي يرد بعضها منذ عدة عقود ، بدلا من السعي الجاد لحل المشكلات التي يجرى تناولها . ولذلك فقد قرأت باهتمام بالغ النتائج التي توصل اليها الاحد عشر رئيسا سابقا للجمعية العامة والتي تعبر عن وجهات نظرهم ومقترحاتهم اثرمد اولاتهم في حزيران / يونيه الماضي بشأن أزمة مفهوم تعدد الأطراف وأثرها على الأمم المتحدة وبشأن تحسين الجمعية العامة .

وفي رأبي أن الأمم المتحدة ما كانت لتتلقى في عيدها هدية أبلغ أهمية أو أكثر
نفعاً من التوصيات الحكيمة التي تقدموا بها . ويبقى أن تقوم من جانبنا بتبني التحسينات
التي أوصونا بها .

ولست واحداً من الذين يرون أن ميثاق الأمم المتحدة خاطيء أساساً ويتطلب
تنقيحاً وتعديلات جذرية . انني أعتبر الميثاق وثيقة ممتازة ، بل في الواقع معلماً في
تاريخ التقدم الانساني .

ان المشكلة لا تكمن في أوجه القصور في الميثاق ، ولكنها في الافتقار إلى
الإرادة السياسية لتنفيذ أحكامه كاملة .

ومن المعتقد أن التاريخ من شأنه أن يكرر نفسه . ودور الأمم المتحدة - أي دورنا -
هو أن نمنع الأشياء غير المستوصية من أن تكرر نفسها في العلاقات بين الدول ، بقدر
ما يكون ذلك ممكناً من الناحية الانسانية . ويتوقف نجاح جهودنا إلى درجة كبيرة ، على
النهج الذي نتبعه ؛ هل سنعالج المشاكل التي لم تحسم بعد ببعض المرونة وبتفهم
المصالحة ، أم سندخل في طريق طويل مسدود ، أو سنستمر في السير فيه ؟
لقد مرت جميع شعوبنا ، في مرحلة أو أخرى ، بأزمات أو بحالات حرجية . ومحاولة
السيطرة عليها بطبيعة الحال أمر هام للغاية . ولكن ما هو بنفس القدر من الأهمية
أن نستخلص العبر التي نخرج بها من تلك المحن وأن يتعلم منها من هم على استعداد
للتعلم . وكل منا دون شك يستطيع ان يتعلم الكثير من تجارب الآخرين .

منذ ألف سنة تقريباً أوشكت حرب أهلية على الاندلاع في بلدنا أثناء إحدى الدورات
البرلمانية بين الذين أرادوا أن تبقى الأمة على ايمانها بالالهة الوثنية ، وبين الذين
ينادون باعتناق المسيحية . وكانت هذه بالتأكيد إحدى اللحظات الحاسمة في تاريخ
شعبي برمه . وقد أحيل الأمر للتحكيم ، على واحد من أكثر الشيوخ حكمة في بلادنا . وبعد
أن أعطي الأمر ما يستحقه من التفكير والتأمل أصدر حكمه الذي يعد أقدم خطاب
برلماني مسجل في بلادى . هذا الخطاب الذي يرجع تاريخه إلى ألف عام خطاب وجيز ،
يمكن من حيث ايجازه أن يعد بمثابة مثال نقدي به نحن الذين نتكلم في الأمم المتحدة .

الا أن الحكمة الأبدية التي حواها هذا الخطاب تدعوني الى أن استأذنكم فسي أن أشاطر الجمعية ما ورد في هذا الخطاب التاريخي :

" قال انه يرى أن الأمر سيصل بالامة الى طريق الندامة ، ما لم ييسق الشعب برمته على قانون واحد في هذه الأرض . . . وأن هذا سوف يؤدي الى أمر متوقع حده على نحو أكيد هو نشوب خلاف سينجم عنه اندلاع قتال بين أفراد الشعب من شأنه أن يدمر الأرض . . . ولكنني أرى الآن أن من الحكمة ألا نسمح لهؤلاء الذين ينزعون الى المجادلة بالامساك بزمام الحكم ، بل علينا أن نتوخى التوسط بينهم ، بحيث يبقى كل منهم على شئ ما يتمسك به . وعلينا جميعا أن نبقي على قانون واحد وعقيدة واحدة . وسوف يثبت صدق القول بأننا عندما نفتت القانون فاننا نفتت السلم " .

وحتى ذلك الذي كان وثنيا ، أعلن بعد ذلك أن الناس جميعا عليهم أن يعتنقوا المسيحية . أما الذين تمسكوا بعقيدتهم القديمة ، فقد سمح لهم بالاستمرار في ممارسة بعض الطقوس الدينية ، شريطة أن يفعلوا ذلك في سرية تامة دون حضور أى شهود . وهكذا بدأت العقيدة الوثنية تدريجيا في الذبول .

ان هذا الخطاب يتحدث عن نفسه بنفسه ، وغني عن أى تفسير أقوم به من جانبي . أود فحسب أن أؤكد على ذلك ، عندما أحث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أن تمتنع عن استخدام القوة المسلحة ، وأنه تسعى الى ايجاد حلول لخلافاتها الداخلية والخارجية عن طريق المصالحة والحلول الوسط . ومن الحتمي ألا نغض البصر عن أى من المبادئ الأساسية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان .

هناك العديد من القضايا العالمية الملتبهة التي تتناولها هذه الجمعية ، ونأمل أن يكون بعضها قد أصبح قريبا من الحل . ان دياجبة ميثاقنا تنص على أن الأمم المتحدة قد أسست " لانقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب " .

ومع ذلك ، ووفقا لحدث الاحصائيات التي نشرتها ادارة الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح ، قتل ٢٠ مليون شخص في حوالي ١٥٠ حربا وقعت خلال الأربعين عاما الماضية ، أى منذ قيام الأمم المتحدة ، بالإضافة الى ٣ ملايين آخرين لتواحتفهم في الحرب العالمية الثانية .

وتجدر الاشارة هنا الى أنه خلال هذه الفترة تمتعت أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية بالسلم ، ويعزى ذلك على الأرجح الى وجود منظمة حلف شمال الأطلسي التي أنشئت بموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة .

ألم يحن الوقت بعد لأن نفضل شيئا ايجابيا لوقف كافة الصراعات المسلحة التي تكبدنا باهظ الثمن في الأرواح البشرية ، وينجم عنها بؤس وتعاسة لا نهاية لهما ؟
ألم يحن الوقت بعد لأن نستفيد بالكامل من أحكام الميثاق ، وبالتالي نجعل من مجلس الأمن الحارس الحقيقي والفعال للسلم الدولي ، وهو ما كان يقصده الآباء المؤسسون ؟

ألم يحن الوقت بعد لأن نعزز دور الأمين العام في هذا المجال ، وأن نساعد على تلووير اجراءات الانذار المبكر لمعالجة الأزمات العالمية قبل أن تستفحل ؟
لقد هان الوقت لكل ذلك في واقع الأمر . وفي هذا الصدد اسمحوا لي مرة أخرى أن استرعي انتباهكم الى مقترحات وزراء خارجية بلدان الشمال الأوروبي الخمسة التي تتطرق لهذا الموضوع بالذات ، والتي ابرحت على مجلس الأمن وعلى الجمعية العامة منذ سنتين .

ان احترام القانون الدولي والنظام الدولي يمكن تعزيزه ، كما يمكن اجبار الأطراف النزاعات على الامتثال لقرارات مجلس الأمن ، اذا ما وحدت الدول الأعضاء صفوفها خلف الأمين العام والمنظمة في جهودهما لتحقيق ذلك الهدف .

ان المادة ٢٦ من الميثاق تعطي مجلس الأمن دورا قياديا في وضع نهج لتنظيم التسلح . ولكن المجلس لم يتمكن من تحقيق هذا الهدف . ومع ذلك ظل الحد من التسلح وتحديد الأسلحة من بين الموضوعات الرئيسية التي تشغل الجمعية العامة . لقد بدأ

سباق التسلح منذ الأعوام المبكرة التي قامت فيها الأمم المتحدة . واعتمدت الجمعية العامة العديد من القرارات المعقولة خلال كل تلك السنوات . ولكن ، وطني العكس مما كنا نأمل فيه بصورة جديدة ، تسارعت خطى سباق التسلح بمعدل يتناسب لمرد يسا مع العدد المتزايد من القرارات المتعلقة بنزع السلاح وتحديد الأسلحة ، تلك القرارات التي تعتمد على الجمعية العامة سنة تلو الأخرى . وأرى أنه يتعين علينا أن نأخذ بنصيحة رؤساء الجمعية العامة الأحد عشر السابقين ، والتي تدعو إلى الإقلال من عدد هذه القرارات ولولها ، وتركيز جهودنا على إيجاد توافق في الآراء لتنفيذها .

لقد تضاعفت النفقات العسكرية العالمية في الفترة بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٨٣ ، حيث وصلت في ذلك العام إلى ٨٠٠ بليون دولار ، ويقدر لها أن تربو على ألف بليون دولار في عامنا هذا . وخلال الأربعة عشر عاما المنقضية من ١٩٦٨ إلى ١٩٨٢ زاد حجم تجارة الأسلحة ونقلها على الصعيد الدولي إلى ثلاثة أمثال هذا الحجم ، وهذه صورة ناطقة للحالة التي وصل إليها سباق التسلح ، والخطى التي يسير بها هذا السباق .

على الاطلاق ما لم يصبح نظام التحقق الفعال جزءاً مكملاً لأي اتفاق تحاول الأطراف التوصل اليه . وأعتقد أن خبراء الأمم المتحدة في شؤون نزع السلاح وكذلك أميننا العام يشاركونني الرأي .

وما جاء في خطاب الأمين العام ألقاه في جامعة هارفارد هذا العام ، ان ما يسهل الوصول الى اتفاقات بشأن نزع السلاح في المستقبل ، أن تؤخذ في الحسبان امكانية لم تستخدم حتى الآن على نطاق واسع وهي أن تقوم الأمم المتحدة بدور المراقب الموضوعي لمدى الامتثال لأحكام الاتفاقات . وذكر الأمين العام ما يلي :

" لقد قدمت اقتراحات بأن تنشأ وكالة للأمم المتحدة تختص بالتابع الاصطناعية ، وبأن تنشأ مراكز لرصد الهزات الأرضية ، وأن تقام شبكة للمتابعة الجوية للتحقق من الامتثال للتعهدات المتعلقة بنزع السلاح . ونظراً للأهمية الحيوية لمسألة التحقق فيما يتعلق بنزع السلاح ، يمكن أن يكون لقدرة الأمم المتحدة على أداء هذه المهمة ولو بشكل محدود أثره الكبير في مفاوضات نزع السلاح المقبلة " .

وفي ضوء ملاحظات الأمين العام الهالفة الأهمية ، آمل أن تهتم الجمعية جيداً بالأفتقر القرارات التي تعتمد الى أحكام كافية تدعو الى التحقق الفعال ، وذلك كدليل على زيادة الواقعية في تناول تلك المسائل الحيوية .

وليس بإمكانني توضيح السبب الذي يمنع الاتحاد السوفياتي حتى الآن من قبول اجراءات التحقق الفعال ، ولكنني آمل بالتأكيد بأن يسلم في المفاوضات الجارية في جنيف الآن بالحاجة الى التحقق . بل انني آمل أن ينجح قائدا الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة عند ما يلتقيان في جنيف في تشرين الثاني /نوفمبر في التوصل الى تفاهم مشترك بشأن هذه النقطة الحيوية ، وأن يحرزا بذلك تقدماً ملموساً في مجال تحديد التسليح النووي .

ويعتمد الشعب الأيسلندي والأمة الأيسلندية على الموارد البحرية الحية اعتماداً مطلقاً تقريباً . ولهذا فمن الواضح أن نشعر بالقلق العميق ازاء تكديس الأسلحة البحرية .

ولقد وضعنا ذلك الاعتبار في أذهاننا عندما شاركنا في تقديم قرارات الجمعية الرامية إلى إجراء دراسة شاملة عن القوات البحرية ونظام التسليح البحري .

وقد اعتمدت مجموعة من الخبراء الحكوميين برئاسة السفير الأتاسي مثلاند ونيسيا بتوافق الآراء ، دراسة هامة حول تلك الموضوعات المعقدة . وتظهر الدراسة بوضوح صعوبة مهمة وضع الترتيبات اللازمة لزيادة الثقة المتبادلة من أجل وقف سباق التسلح البحري وعكس اتجاهه . والهدف الأساسي لهذه الجهود هو تيسير تعيين المناطق التي يمكن فيها نزع السلاح وتطبيق تدابير بناء الثقة في المجال البحري . وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار بطبيعة الحال الاحتياجات المختلفة للدول في حيازة القوات البحرية لضمان أمنها بما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة ، والآثار المترتبة على الأمن الدولي . وما نسعى إليه هو كفالة المساواة في الأمن غير المنقوص لجميع الدول بأقل مستوى من التسليح العظمي .

وشمة موضوع آخر يتصدر الأحداث وهو سياسة الفصل العنصري المخزي الذي تطبقه بوحشية حكومة جنوب افريقيا .

وتعرف هذه الجمعية جيدا سياسة حكومتي بل في الحقيقة سياسة جميع بلدان الشمال في هذا الصدد . ولقد سارت دول الشمال الخمس منذ عام ١٩٧٨ على برنامج عمل مشترك مناهض للسياسة اللاانسانية الوحشية البالية للفصل العنصري . وقد اعتمدت بلدان أخرى أيضا برامج مماثلة وسوف تنضم إلى الضغط المتنامي الذي نأمل أن يدفع حكومة جنوب افريقيا إلى التخلي عن نظام الفصل العنصري عاجلا لا آجلا .

وعندما نتوجه بجهودنا إلى جنوب افريقيا ، ينبغي ألا ننسى المظالم الكبيرة المنتشرة في كثير من البلدان الأخرى في العالم . وينبغي كذلك أن تحدث تحسينات في كل مكان آخر يسوده الظلم .

وأود أن أتعهد بدعم حكومتي ودعم الشعب الأيسلندي للأعمال والجهود المبذولة دائما في إطار الأمم المتحدة لتعزيز حقوق الانسان والنهوض بها في كل مكان من العالم . وهناك علاقة وثيقة بين حقوق الانسان وبين الديمقراطية والحرية ، وهذه كلها مستلزمات لقيام سلام عالمي دائم .

وقد أصبح من الممكن من خلال الاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهد بين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان تدويل العمل من أجل النهوض بحقوق الانسان ، ولم يعد انتهاك حقوق الانسان مسألة داخلية من صميم شؤون الدولة كما كان ينظر اليها من قبل . وأصبحت أغلبية ساحقة من الدول ملتزمة الآن باحترام الاتفاقيات الخاصة بحقوق الانسان .

وقد يشعر الناس في البلدان التي لا يزال يقتل فيها المواطنون من أخوانهم ويسجنون أو يوزج بهم في مصحات الأمراض العقلية ويحرمون من حق السفر ويجردون من حقوقهم الانسانية الأولية ، قد يشعرون بأن هذه الاتفاقيات ، والعهد انما هي مصاصات من ورق لا غير . ولا شك أننا نقدر شعورهم باليأس . ولما كان من حق المجتمع الدولي مراقبة الحالة الدولية ومقاومة انتهاك حقوق الانسان ، فمن واجبه أن يفعل ذلك في كل مكان يحدث فيه انتهاك لحقوق الانسان .

ان من المبادئ الأساسية لميثاقنا ان لكل من الأفراد والدول الحق في تقرير المصير . لذا ، فان جميع الدول ولا سيما تلك الدول التي لا تزال في طور التشكيل ، تحتاج الى ممارسة حقها في اختيار شكل حكومتها بصورة مستقلة . كما يجب أن يكون لها الحق في أن تقرر لنفسها من تريد أن يكون شريكا لها في التعاون ولا ينبغي أن تجبرها الدول الأكثر قوة على قبول تعاون لا تريده . وتتثل الحالات الواضحة لهذا الأمر الآن في الغزوات العسكرية الوحشية التي تشنها القوات الأجنبية على أفغانستان وكمبوتشيا . ان نجاح حوار الشمال والجنوب في التوصل الى حل معقول ، هو في الواقع أمر حيوي بالنسبة لحقوق الانسان ورفاهته . وتعد التجارة الحرة - من وجهة نظري - شرطا أساسيا مسبقا لهذا الحل .

أما فيما يتعلق بالحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا ، فاني أشعر بارتياح ان توصل المجلس الاقتصادي والاجتماعي هذا الصيف الى توافق في الآراء بشأن هذا الموضوع . فبالرغم من أهمية التدفقات التيسيرية ، فاني أرى ان تخفيف القيود التجارية وتحسين معدلات التبادل التجاري بما في ذلك تقديم أسعار أفضل لسلع البلدان النامية ، فضلا عن ادخال التغييرات اللازمة في السياسات الزراعية أمور لا تقل أهمية لصلاح الحال عن هذه التدفقات .

وان أجيء من بلد يعتمد اعتمادا كبيرا على التجارة الخارجية ، فاني أشعر بقلق عميق ازاء الضغوط الحمائية المتزايدة التي تظهر في بلدان عديدة . ويتعين علينا أن نقاوم اغراء الاستسلام لهذه الضغوط لأن التجربة قد علمتنا أن الكل سيخسر في النهاية . ان الحفاظ على التجارة الحرة وتوسيع نطاقها في اطار الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة أمر ذو أهمية خاصة الآن . ونظرا للوضع الحرج الذي يجتازه الاقتصاد العالمي أرى انه لا بد من الشروع بأسرع وقت ممكن في جولة جديدة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف .

لقد صدقت ايسلندا على اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بقانون البحار ، ونحن من بين الذين يؤمنون بأنها واحدة من أهم الاتفاقات الدولية التي أبرمت ، وانها شاهدت بناء على اعجاز عظيم أحرزته الأمم المتحدة لصالح البشرية جمعاء .

وفي هذا المجال الهام يجب ان يحكمنا جميعا قانون واحد . لذا ، فاننا نحث بقوة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي لم تقم بعد بالتصديق على تلك الاتفاقية أو الانضمام اليها ، أن تقوم بذلك في أقرب فرصة ممكنة .

لقد قامت الأمم المتحدة بمبادرة اعلان عقد الأمم المتحدة للمرأة ، ذلك العقد الذى يوشك الآن على الانتهاء . وقد بدأ هذا العقد في ايسلندا بدعاية واسعة اقترنت بتوقف عن العمل في يوم الأمم المتحدة في ٢٤ تشرين الأول / اكتوبر من سنة ١٩٧٥ ، أى في السنة الدولية للمرأة ففي ذلك اليوم أخذت نساء ايسلندا يوم عطلة من كل عمل سواها كأن بأجر أو بدون أجر لاشعار المجتمع بمدى اسهامهن فيه وجعل هذه المساهمة محمداً اعتراف وتقدير .

ولقد كانت لهذه المبادرة الهامة من جانب الأمم المتحدة نتائج قانونية محمداً في ايسلندا ، ان شجعت على تحقيق دور أكبر للمرأة الايسلندية في مجتمعها . كما كانت النتيجة الناجحة لمؤتمر نيروبي انجازا هاما في التعاون الدولي عندما وافقت حوالي ١٦٠ أمة على أمور تتعلق برفاهية المرأة بصفة عامة وبحقها في حياة أفضل . ويحدونا الأمل والثقة الوطيدان في أن تستمر نتائج عقد الأمم المتحدة للمرأة في تحقيق تحسينات لا رجعة فيها في حياة المرأة في جميع أرجاء العالم .

لقد كرست الأمم المتحدة هذه السنة لشباب العالم . فالشباب هو المستقبل لذا ، فاننا نأمل أن تصبح ديباجة ميثاقنا حقيقة واقعة لشباب اليوم ، وأن يرثوا عنا وعلما دوليا أفضل وتعاوننا بين اشعوب المعمورة أوثق وأكثر دينامية مما عرفناه حتى الآن .

ولنتعهد ببذل قصارى جهودها لتحقيق الحلم ان نجعل جيل الشباب في العالم اليوم يحظى بحياة أسعد وأثرى من أى جيل سابق ، حياة ليس فيها خرق للقانون أو انتهاك للسلم .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٥٥